الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره علي جودة الأداء المهني للمراجع

د/ أمال محمد محمد عوض
مدرس المحاسبة والمراجعة
المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا
أكاديمية المدينة

الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني للمراجع

د/ أمال محمد محمد عوض(*)

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال للمراجع على جودة أدائه المهني، في ظل الأهمية التي تعطى لمخاطر أعمال المراجع، في ضوء متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد مخاطر مقاضاته. ولتحقيق هذا الهدف، حددت ثلاثة فروض رئيسية، ليتم اختبارها من خلال دراسة ميدانية على عينة مكونة من ثلاث فئات: الأكاديميين؛ مكاتب المحاسبة والمراجعة؛ وطالبي الخدمة. وتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية.

ففي المبحث الأول؛ تناولت الباحثة مفهوم ومحددات جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، ومعايير الرقابة على هذه الجودة، وفقا للإرشادات التي أصدرتها المنظمات المهنية. أما في المبحث الثاني؛ فقد ناقشت الباحثة مفهوم وأهمية مخاطر الأعمال للمراجع، والعناصر الرئيسية لهذه المخاطر مقسمة إلى مخاطر التقاضي والجزاءات ومن ثم الأضرار والخسائر التي تصيب سمعة مراجع الحسابات. ومن ثم ناقشت الباحثة في هذا المبحث، علاقة مخاطر الأعمال مع عناصر مخاطر المراجعة، وأثرها على برنامج المراجعة، وطبيعتها في إطار إدارة المخاطر مع كلا من مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للعميل.

وفي المبحث الثالث؛ فقد قدمت الباحثة مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة، وذلك بهدف قياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة. وتضمن المبحث الرابع والأخير؛ الدراسة التطبيقية للبحث، من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار الفروض وتحليل النتائج.

ولقد أظهرت نتائج اختبار الفروض أنه يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة؛ كما أن هناك تأثير لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني؛ وأن قياس وضبط مخاطر الأعمال يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني. وأظهر تحليل التمايز التماثل بين فئات الدراسة، وصعوبة التمييز بينها.

أولا: مقدمة:

(*) مدرس المحاسبة والمراجعة، المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، أكاديمية المدينة.

أولا: مقدمة:

يلعب مراجع الحسابات دورا مهما في بيئة الأعمال، إذ تعتمد أطراف متعددة على ما يقدمه من خدمات، في اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالمنشآت وعملها. ولذلك مثلت قضية جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، محورا للعديد من الدراسات والأنظمة والتشريعات، التي صدرت عن المنظمات المهنية، بهدف العمل على تحسين هذه الجودة والحفاظ عليها.

ومن ناحية أخرى؛ نظرا لصعوبة ملاحظة جودة الأداء المهني في المراجعة، فقد اعتمدت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وطالبي الخدمة، على العديد من العوامل التي تعتبر محددة للجودة، أو بدائل عنها، كحجم مكتب المراجعة أو سمعته، أو فيما إذا كان يتعرض لحالات تقاضي كثيرة، أو على أساس مدة الارتباط بالعميل، وذلك بشكل يبرز الطبيعة المتعددة الجوانب لجودة المراجعة.

وكما هو الحال في كل مرحلة من مراحل بيئة الأعمال التي تتميز بسمات رئيسية، فإن بيئة الأعمال المعاصرة، تميزت بحدوث العديد من الأزمات التي تعرضت لها منشآت لها أهميتها على المستوى الدولي، وآثار قوية على مستوى أسواق رأس المال، كان أبرزها انهيار شركة Enron، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تلك الأزمات. وكان من نتائجها ارتفاع مخاطر الأعمال للمراجع، من خلال ارتفاع المخاطر المحتملة للتقاضي، والجزاءات التي تفرضها الهيئات الخاصة والعامة، في ضوء التشريعات الجديدة، والتطبيق الصارم للقواعد الموجودة، وتعقد طبيعة الأعمال التي تخضع للمراجعة، وتنوع الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات. يضاف إلى ذلك، تعاظم المنافسة بين مراجعي الحسابات، في ظل العولمة وتطبيق اتفاقية الجات.

وفرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، والأزمات التي حدثت، فجوة في مصداقية المعلومات المحاسبية، تطالبت من المنظمات المهنية، تشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها، وعوامل تقليل آثارها. وقد تضمن التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حول إعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية، توصيات بضرورة بناء فعالية المراجعة، من خلال إعطاء الاهتمام الرئيسي على عمليات الرقابة على جودة المراجعة IFAC (2003).

وأدى ما سبق إلى تعاظم الاهتمام بمخاطر الأعمال لمراجع الحسابات، من قبل بعض الدراسات الأجنبية، التي عملت على دراسة العلاقة بين هذه المخاطر ومخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للعميل، بهدف الوصول إلى تقييم شامل لمخاطر ممارسة المراجعة، بما يمكّن المراجعين من اتخاذ قرارات سليمة، عند قبولهم لعملاء جدد أو الاستمرارية مع عملاء حاليين Johnstone (2000). أو يمكّن من تقييم عملية المراجعة ككل، وعائدها بالنسبة للمراجع Huss et al (2000)، وكل ذلك يساهم في الحد من احتمالات التعرض لمخاطر

الأعمال لمراجع الحسابات، من خلال تقليل مخاطر التقاضي، أو تجنب الارتباط مع عملاء قد يكون من نتيجته مقاضاة المراجعين أو تعرضهم لعقوبات جزائية والإضرار بسمعتهم.

ثانيا: طبيعة المشكلة:

تضيف مخاطر الأعمال لمراجع الحسابات بعدا جديدا على ممارسة مهنة المراجعة، هذه المخاطر التي لم تأخذ نصيبها من التشريعات والأنظمة التي تصدرها المنظمات المهنية على مستوى العالم، يبدو أنها ستمثل محورا بحثيا مهما في المراجعة خلال الفترة القادمة، نظرا لأهميتها وتأثيرها على ممارسة المهنة. على الرغم من أن دراسة هذه المخاطر وعلاقتها بمخاطر المراجعة تعود إلى أكثر من عشرين سنة Brumfield et al (1983)، إلا أنها لم تلق اهتماما كافيا من قبل الدراسات الأكاديمية والمهنية.

ولعل تطورات بيئة الأعمال المعاصرة ذات الديناميكية المستمرة، تطلب استجابة من المراجعين، من خلال تضمين إجراءات رقابة فعالة على مخاطر الأعمال للمراجع، إضافة إلى مخاطر المراجعة نفسها Bell et al (2002). فهذه التطورات وضعت احتمالات مقاضاة المراجعين، وتعرضهم للجزاءات والعقوبات، في أوليات مكاتب المراجعة، وخاصة منها ما يعرف بمكاتب المراجعة الكبار، التي تعتبر سمعتها بمثابة رأس مالها، تستثمر من أجل الحفاظ عليه، وتنميته.

فالآثار المتعددة الجوانب المرتبطة بمخاطر الأعمال، تجعلها تؤثر على كثير من محددات جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، الأمر الذي يتطلب إعطاؤها اهتماما خاصا، بشكل يمكن من تحديدها وضبطها، بما يمكن من الارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات حيث قد لا يكون الوفاء بالمعايير المهنية، أو تقديم رأيا سليما عن القوائم المالية للعميل، معيارا كافيا للحكم على المراجع، في حالة تعرضه للتقاضي، أو للإضرار بسمته.

فالمراجعون مطالبون في هذه المرحلة، بالعمل على استكشاف هذه الجوانب المتعددة لمخاطر أعمالهم، بشكل يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة في ارتباطاتهم مع العملاء، وضبط وقياس هذه المخاطر، الأمر الذي يترتب عليه، الارتقاء بجودة خدماتهم، والتزامهم بالمعايير المهنية، وتجنب مخاطر مقاضاتهم أو تعرضهم لعقوبات جزائية، أو أية أضرار قد تصيب سمعتهم.

وبناء عليه، فإن القضية البحثية التي يتناولها هذا البحث، تتمثل في دراسة مفهوم وأهمية مخاطر الأعمال لمراجع الحسابات، وإبراز علاقتها مع مخاطر المراجعة، وانعكاسها على جودة الأداء المهني للمراجع. من

خلال دراسة ميدانية، لتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة، لضبط وقياس مخاطر الأعمال للمراجع، وأثرها على جودة أدائه المهني، في بيئة الأعمال المصرية.

ثالثا: الدراسات السابقة:

تقسم الباحثة الدراسات السابقة، إلى دراسات سابقة باللغة الأجنبية، ودراسات سابقة باللغة العربية، وذلك كما يلي:

١ – دراسات سابقة باللغة الأجنبية:

ظهرت العديد من الدراسات باللغة الأجنبية، تناولت جودة الأداء المهني في المراجعة، ومحدداتها والعوامل التي تؤثر بها، وتناقش الباحثة أهم تلك الدراسات، من حيث ارتباطها بموضوع البحث، وخاصة مخاطر الأعمال وعناصرها.

فقد تناولت بعض الدراسات العلاقة بين مقاضاة المراجعين والأتعاب، من خلال تحليل العلاقة بين مخاطر الأعمال المدركة من قبل المراجع وأتعاب المراجعة كما في دراسة Bell et al (2001)؛ أو العلاقة بين أتعاب المراجعين ومخاطر الأعمال كما في دراسة Lyon and Maher (2002)؛ واختبار تأثير مقاضاة المراجع على أتعاب عملية المراجعة كما في دراسة Hu-Jin and Houghton (2004)، أو تحليل العلاقة بين التقاضي وإدارة الأرباح كما في دراسة Heninger (2000).

حيث هدفت دراسة Bell et al (2001) إلى تحليل العلاقة بين مخاطر الأعمال المدركة من قبل المراجع وأتعاب المراجعة (على أساس عدد الساعات)، وذلك بتحديد ما إذا كانت مكاتب المراجعة أو عملائهم يتحملون التكاليف القانونية المتوقعة لمخاطر الأعمال. وبالتطبيق على ٤٢٢ مكتب مراجعة، أظهرت النتائج بأن مخاطر الأعمال المرتفعة تزيد من عدد ساعات المراجعة، ولكن لا تزيد من الأتعاب على أساس الساعة. وهذا ما يتضمن بأن مكاتب المراجعة تدرك اختلافات مخاطر الأعمال على مستوى المنشأة، وتحصل على تعويضات من خلال القيام بساعات إضافية، وليس من خلال زيادة الأتعاب على أساس الساعة الواحدة.

وقامت دراسة Lyon and Maher (2002) باختبار العلاقة بين أتعاب المراجعين ومخاطر الأعمال، للعملاء الذين يمارسون أعمالهم في الدول المتقدمة، حيث تكون الرشوة Bribery، بمثابة ممارسة مقبولة. وأشارت نتائجها إلى أن أتعاب المراجعة تكون أكبر بالنسبة للعملاء الذين أفصحوا عن دفع رشاوى أكثر. واستنتجت الدراسة بأن هذه النتائج تتوافق مع سوق المراجعة، حيث تقوم مكاتب المراجعة، بتقييم مخاطر الأعمال على مستوى العميل، ومن ثم تحمّل تكاليفها المتوقعة على العميل، من خلال رفع أتعاب المراجعة.

في حين هدفت دراسة Eu-Jin and Houghton (2004) إلى اختبار تأثير مقاضاة المراجع على أتعاب عملية المراجعة، وناقشت بأن سمعة مكتب المراجعة ترتبط بشكل رئيسي بمستوى الجودة المقدمة، كما أن جودة المرجعة ترتبط بشكل إيجابي بأتعاب عملية المراجعة والعكس بالعكس، في حين أن مقاضاة المراجع تؤثر سلبا على سمعته، وذلك لأنها قد تمثل مؤشرا على النقص في جودة الأداء المهني للمراجع. معتبرة بان العلاقة السالبة بين مقاضاة المراجع وأتعاب المراجعة، تتفاقم على مستويين: مستوى الدولة أو المحلي Locality، ومستوى التخصص الصناعي للعميل.

وشملت الدراسة جزء ميداني حيث تم فحص واختبار أتعاب المراجعة لدى الشركات التي بها مراجعين تمت مقاضاتهم، ولدى الشركات التي لم يحدث فيها تقاضي لمراجعيها. وأظهرت النتائج بان أتعاب مكاتب المراجعة التي تم مقاضاة مراجعيها تنخفض عن تلك المكاتب التي لم يتم مقاضاة مراجعيها، ويتضح ذلك بدرجة أكبر عند وضع العوامل المحلية والتخصص الصناعي في الاعتبار.

وأظهرت دراسة Heninger (2000) وجود علاقة إيجابية بين مقاضاة المراجعين وإدارة الأرباح، وذلك من خلال العلاقة بين التقاضي والتسويات غير العادية Abnormal Accruals المطلوبة وفقا لأساس الاستحقاق، مما يشير إلى أن تزايد احتمالات مقاضاة المراجعين، سيجعل العملاء يقررون عن دخل أكثر.

وقامت بعض الدراسات ببحث العلاقة بين مقاضاة المراجعين وإعادة إعداد القوائم المالية كما في دراسة Palmrose and Scholz (2000)، والعلاقة بين السلوك المؤهل للمراجع ومقاضاته كما في دراسة Lau and Jubb (2002).

فقد أظهرت دراسة Palmrose and Scholz (2000)، أن هناك علاقة بين الظروف المرتبطة بإعادة إعداد القوائم المالية، والدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين. أما دراسة Lau and Jubb (2002) فقامت باختبار العلاقة بين السلوك الكفء أو المؤهل للمراجع في علاقته بمقاضاته، فنزعة أو ميل المراجع الذي يتم مقاضاته لتغيير سلوكه قبل عملية المقاضاة، يتم مقارنته بالنزعة أو الميل فيما بعد التقاضي. وأظهرت النتائج بأن المراجعين الذين يتم مقاضاتهم، لا يغيروا من سلوكهم بعد عملية التقاضي، كما أنه لا توجد فروق جوهرية بين سلوك المراجعين الذي لا يتم مقاضاتهم والمراجعين الذين يتم مقاضاتهم، وبالتالي فإن جودة المراجعة التي يؤديها مراجعين تمت مقاضاتهم، ليست أقل من تلك التي يقدمها مراجعين لم يتم مقاضاتهم.

وقامت بعض الدراسات ببحث العلاقة بين سمعة المراجع والعقوبات الجزائية المفروضة على المراجعين، كما في دراسة Wilson and Grimlund (1990)، ودور المراجعين في الحفاظ على سمعتهم من خلال ما

يتبعونه من استراتيجيات كما في دراسة Krishnan (1994)، والبحث عن أيهما أكثر تحديدا لجودة الأداء المهني سمعة مكتب المراجعة أم مخاطر التعرض للتقاضي كما في دراسة Khurana and Raman (2004).

فقد اختبرت دراسة Wilson and Grimlund (1990) تأثير العقوبات التأديبية التي ترضها الهيئة بورصة الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة على مكاتب المراجعة، وأظهرت النتائج بان المكاتب التي تعرضت لهذه العقوبات ذات مشاركة أقل في سوق خدمات المراجعة، مقارنة ببقية المكاتب، وأنها تعاني من صعوبات أكبر للاحتفاظ بعملائها، وأقل قدرة على جذب عملاء جدد، مما يعني أن العقوبات الجزائية المفروضة على المراجعين، تؤثر سلبا على سمعتهم، ولها أثار اقتصادية على مكاتب المراجعة.

أما دراسة Krishnan (2004)، فقد أظهرت بأن مكاتب المراجعة في فترة ما بعد انهيار Enron، تتبع استراتيجيات، لمواجهة مخاطر التقاضي المرتفعة والحفاظ على سمعتها، وقدمت الدراسة دليلا على أن أحد هذه الاستراتيجيات، هو تقليل تلك المخاطر من خلال إعادة بناء سمعة المراجعين، بتعزيز تحفظ الأرباح المحاسبية للعملاء

وقامت دراسة Khurana and Raman (2004) باختبار، فيما إذا كانت جودة الأداء المهني العالية المدركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ترتبط بتعرض المراجعين للتقاضي، أو لأضرار تصيب سمعتهم. وأظهرت نتائجها بأن مخاطر التعرض للتقاضي لها دور أكبر من دور من حماية سمعة العلامة التجارية لمكتب المراجعة، في تحديد جودة الأداء المهني

٢ ـ دراسات سابقة باللغة العربية:

دراسات قليلة باللغة العربية اهتمت بموضع العلاقة بين مخاطر المراجعة وجودة الأداء المهني، منها دراسة طلبة (٢٠٠٢). في حين ظهرت دراسات متعددة تناولت موضوع جودة الأداء المهني كما في دراسات كل من: طلبة (١٩٩٤)؛ يونس (١٩٩٧)؛ راضي (١٩٩٨)؛ وعبد الهادي (٢٠٠٠).

فقد هدفت دراسة طلبة (٢٠٠٢) إلى دراسة العوامل التي ترتبط بالضغوط التي تمارسها الإدارة، لإخضاع المراجع لمتطلباتها، والعوامل المرتبطة بضغوط موازنة الوقت، الناتجة عن زيادة حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة، والتي تؤدي إلى حذف بعض الإجراءات والخطوات التفصيلية من برنامج المراجعة. مما قد يترتب عليه عدم اكتشاف المراجع لجميع الأخطاء في القوائم المالية، وتحميل المراجع مسؤولية الأضرار التي قد تلحق بالمستخدمين الخارجيين نتيجة لذلك. وهذه العوامل هي: الوضع المالي للعميل؛ خطر

السيطرة على العميل؛ ونشر القوائم المالية وتسجيل الشركة في البورصة. وعملين للتصنيف: حجم مكتب المراجعة؛ وخبرة المراجع. وأظهرت نتائج الدراسة أن:

١ – هناك تزايدا في موافقة المراجعين لقبول أخطاء جوهرية في القوائم المالية، من خلال الاستسلام لضغط الإدارة، وإلغاء بعض الإجراءات من برنامج المراجعة، إذا كان هناك خطرا منخفضا أن هذه الأخطاء ستودي إلى مقاضاة المراجعين، الذين شهدوا بعدالة القوائم المالية بصورة خاطئة.

٢ – للدعاوى القضائية تأثير سلبي على تقييم المراجع، الذي يعتبر مسؤولا عن عدم اكتشاف جميع الأخطاء، والتقرير عنها، وعدم قيامه بأداء عملية المراجعة، بمستوى مقبول من الجودة.

٣ – يتوقع المراجعون، بأن مكاتب المراجعة ستبذل أقصى جهودها للاحتفاظ بالعميل، إضافة إلى العمل على تنفيذ عملية المراجعة في حدود موازنة الوقت المحددة، وبالتالي فإن لخسائر العملاء والتكاليف الإضافية المترتبة على تجاوز حدود موازنة الوقت، تأثير سيئ على تقييم أداء المراجعين.

وهدفت دراسة طلبة (١٩٩٤) إلى دراسة العوامل المؤثرة في جودة المراجعة، التي تقوم بها مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلطنة عمان. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تؤثر إيجابيا على مستوى الجودة تتمثل في: التأهيل؛ مراجعة النظير؛ وساعات المراجعة. أما العوامل التي تؤثر سلبا على مستوى الجودة تتمثل في: عدد سنوات الارتباط مع العميل؛ الأتعاب؛ المنافسة. متوصلة إلى أفضل مزج بين هذه العناصر يؤدي إلى تعظيم الجودة (مستوى الجودة يكون ٩٦%)، يكون على الشكل التالي: الأتعاب منخفضة؛ عدد السنوات قليلة؛ المنافسة محدودة؛ وساعات المراجعة كبيرة.

أما دراسة يونس (١٩٩٧) فقد هدفت إلى بحث مدى إمكانية استخدام أو تطبيق أسلوب مراجعة النظير، كأحد الأساليب الرقابية للتحقق من مدى التزام مكاتب المراجعة باتباع معايير الرقابة على جودة الأداء المهني، ومدى ملاءمته للبيئة المصرية. وأوضحت نتائج الدراسة، ضرورة تحول إرشادات الرقابة على جودة الأداء المهني إلى معايير لها صفة الإلزام. كما أن معظم مكاتب المراجعة الكبيرة والمتوسطة، تؤيد فكرة أسلوب مراجعة النظير كأحد الأساليب الرقابية للنهوض بالمهنة والمشتغلين بها، في حين أن معظم مكاتب المراجعة صغيرة الحجم لم تؤيد تلك الفكرة.

وعملت دراسة راضي (١٩٩٨) إلى استطلاع وجهة نظر المراجعين (كمقدمي للخدمة) ومعدي القوائم المالية (طالبي الخدمة) والمستفيدين من نتائج الخدمة، وذلك حول العوامل المؤثرة في جودة المراجعة، وبيان أهميتها النسبية، مع التطبيق بيئة الأعمال المصرية. وتوصلت إلى أن هذه الفئات الثلاث (كمجموعة واحدة)

تؤيد سبعة خصائص رئيسية لجودة المراجعة، من بينها: السمعة؛ الخبرة المهنية؛ الالتزام بمعايير المراجعة؛ عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة على مكتب المراجعة ؛ والاستقلالية.

وقدمت دراسة عبد الهادي (٢٠٠٠) نموذجا مقترحا، لتحديد علاقة حجم مكتب المراجعة بجودة الاداء، في ظل التقييم الذاتي ومراجعة النظير، متوصلة إلى وجود علاقة ايجابية بين جودة الأداء المهني، وحجم مكتب المراجعة، وكذلك بين إشراف المنظمات المهنية على مكاتب المراجعة، وجودة أدائها المهني.

ومن خلال استعرض الدراسات السابقة باللغتين الأجنبية والعربية، يمكن للباحثة أن تسجل الملاحظات التالية:

١ - هناك اهتمام متزايد من قبل الدراسات التي تمت باللغة الأجنبية بعناصر مخاطر الأعمال، وخاصة منها مخاطر التقاضي، في ضوء متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة.

٢ - قلة اهتمام الدراسات باللغة العربية بمخاطر الأعمال مقارنة بالدراسات باللغة الأجنبية، وحتى الدراسات العربية التي تعرضت لهذه المخاطر - على الرغم من قلتها - تناولت مخاطر التقاضي فقط، دون غيرها من عناصر مخاطر الأعمال للمراجع

٣ - تناولت الدراسات السابقة عناصر مخاطر الأعمال في المراجعة، كل لوحده، وبمعزل عن بقية العناصر، سواء علاقته مع جودة الأداء المهني، أو علاقته مع الأتعاب.

ومن خلال ما سبق، يتبين الإضافة التي يقدمها هذا البحث، من خلال العمل على تقديم استراتيجيات متعددة لقياس وضبط مخاطر الأعمال، مع إبراز عناصرها الرئيسية وطبيعة علاقتها مع مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للعميل، في إطار تطبيق إدارة المخاطر. ومن ثم بيان تأثير هذه المخاطر على جودة الأداء المهني بالتطبيق بيئة الأعمال في مصر

رابعا: أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية من الجانبين الأكاديمي والمهني. فمن الناحية الأكاديمية، وكما ظهر من خلال استعرض الدراسات السابقة، فإن هناك اهتمام بمخاطر الأعمال وأهميتها، ومن ثم أثرها على جودة الأداء المهني. فالداسات الأكاديمية باللغة الأجنبية، تعمل على استكشاف أثر عناصر مخاطر الأعمال، على الكثير من جوانب ممارسة المهنة، بهدف الوصول إلى تقييم شامل لعلاقة هذه المخاطر مع جودة الأداء المهني، ذات الأبعاد والتأثير المتعدد.

أما من الناحية المهنية؛ فإن لدراسة العلاقة بين مخاطر الأعمال وجودة الأداء المهني، أهمية لدى الهيئات المهنية والتنظيمية، فهذه الهيئات هي تضع القوانين التي تحدد الجزاءات التي قد تفرض على المراجعين، و وفقا لها يتم مقاضاتهم. كما أنها تضع العديد من المعايير للاسترشاد بها في وضع برامج للرقابة على جودة الأداء المهني، وكل ذلك بهدف رفع هذه الجودة والمحافظة عليها، مما ينعكس إيجابيا على ممارسة مهنة المراجعة في النهاية. ولذلك فإن استكشاف طبيعة مخاطر الأعمال في ضوء متغيرات بيئة الأعمال، يعتبر مهما لهذه الهيئات، في وضع قوانين تتوافق مع هذه المتغيرات.

خامسا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى بيان أثر استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني، بالتطبيق على جمهورية مصر العربية. ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف التالية:

١ – دراسة ومناقشة أهمية ومحددات جودة الأداء المهني في المراجعة، ومعايير الرقابة عليها.

٢ – إبراز طبيعة عناصر مخاطر الأعمال للمراجعة في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة.

٣ – دراسة طبيعة العلاقة بين مخاطر الأعمال للمراجعة وعناصر مخاطر المراجعة.

٤ – إبراز انعكاسات مخاطر الأعمال على برامج المراجعة.

٥ – اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات لقياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة.

سادسا: فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في ثلاثة فروض رئيسية:

الفرض الأول: يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة .

الفرض الثاني: هناك تأثير لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني .

الفرض الثالث: يؤدي قياس وضبط مخاطر الأعمال إلى زيادة جودة الأداء المهني .

سابعا: منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي بصفة رئيسية، وذلك من خلال تطبيق الخطوات الرئيسية للمنهج الاستقرائي، إذ يتم الإطلاع على الدراسات السابقة، بهدف تكوين الأساس النظري للبحث، وتحديد فروضه، ومن ثم تجميع البيانات المطلوبة، ولاختبار الفروض الموضوعة، والوصول إلى نتائج البحث.

ومن ناحية ثانية، يقوم هذا البحث على تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات المتعلقة بنطاق البحث، واختبار مدى صلاحية النموذج المقترح من خلال استطلاع أراء عينة من المراجعين العاملين بالمكاتب الخاصة ومراقبي الحسابات العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات وطالبي الخدمة.

ثامنا تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقا لأهدافه، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية، تتضمن أجراء فرعية. وذلك كما يلي:

المبحث الأول: جودة الأداء المهني للمراجعة: المفهوم والأهمية والمحددات.

١ ـ ١: مفهوم و أهمية جودة الأداء المهني للمراجعة

١ ـ ٢: المحددات الرئيسية لجودة الأداء المهني في المراجعة.

١ ـ ٣: الرقابة على جودة الأداء المهني في المراجعة، كدافع ومحدد لجودة المراجعة

المبحث الثاني: مخاطر الأعمال: محدداتها وأهميتها وعلاقتها مع إدارة المخاطر ومخاطر المراجعة.

٢ ـ ١: مفهوم وماهية مخاطر الأعمال في المراجعة

٢ ـ ٢: العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في المراجعة وانعكاساتها على جودة المراجعة.

٢ ـ ٢ ـ ١: مخاطر التقاضي Litigation.

٢ ـ ٢ ـ ٢: الجزاءات Sanctions.

٢ ـ ٢ ـ ٣: الأضرار التي تلحق بالسمعة Reputation المهنية للمراجع.

٢ ـ ٣: طبيعة العلاقة بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للمراجع.

٢ ـ ٤: طبيعة مخاطر الأعمال للمراجعة في ضوء إدارة المخاطر.

٢ ـ ٥: تأثير مخاطر الأعمال على برامج المراجعة.

المبحث الثالث: استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال.

٣ ـ ١: استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال.

٣ ـ ٢: استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.

٤ ـ ١: عينة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي.

٤ ـ ١ ـ ١: عينة الدراسة.

٤ ـ ١ ـ ٢: أساليب التحليل الإحصائي.

٤ – ٢: الأهمية النسبية لتأثير مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني.

٤ – ٣: طبيعة مفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة (اختبار الفرض الأول).

٤ – ٤: انعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني للمراجع (اختبار الفرض الثاني).

٤ – ٥: أثر قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني (اختبار الفرض الثاني).

٤ – ٦: تحليل التمايز.

نتائج البحث والتوصيات.

مراجع البحث.

١ – ١: مفهوم و أهمية جودة الأداء المهني للمراجعة:

نالت جودة المراجعة اهتماما كبيرا في الفترة الأخيرة، فقد اهتمت الدراسات البحثية في المراجعة بجودة المراجعة و العوامل التي تؤثر فيها وتزيد من درجتها. وتعتبر عملية قياس وتحديد جودة المراجعة من القضايا الصعبة نظرا لطبيعة العمل في المراجعة، من حيث كونه يركز على تقديم خدمة تستفيد منها أطراف متعددة، وذلك بشكل غير مماثل لجودة السلع المادية التي يمكن وضع محددات مادية لقياس جودتها والتأكد من مدى تحقيقها، فالنظرة إلى مدى جودة الأداء المهني للمراجع، تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة أو المتعمدة على المعلومات المحاسبية التي يقدمها مراجع الحسابات، كما أن هذه الجودة قد ترتبط بعوامل محلية وفقا لمتطلبات قانونية واجتماعية تتميز بها هذه الدولة عن تلك.

ولذلك يمكن أن نلاحظ عدم وجود تعرف محدد لجودة المراجعة، صدر عن معايير المراجعة أو القواعد الخاصة، إذ تحددت تعاريف جودة الأداء المهني في المراجعة، على ما قدمه الباحثون من خلال الدراسات البحثية، فقد عرفها البعض بأنها الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية مراجعة للوصول إلى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع. وبأنها قدرة المراجع على اكتشاف المخالفات المالية في النظام المحاسبي للعميل وقدرته على التقرير عن ذلك. وقيام المراجع بتقليل خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل إلى أقل حد ممكن في ضوء الأتعاب المتفق عليها [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى راضي (١٩٩٨)؛ يونس (١٩٩٧)].

ونتيجة لذلك، وصعوبة ملاحظة جودة الأداء المهني في المراجعة، وتأثيرها على العديد من جوانب العمل المهني، فقد تعددت العوامل والمحددات التي ترتبط بقياس جودة المراجعة، ففي الولايات المتحدة يتم اختبار جودة المراجعة من خلال التركيز على الاعتبارات التالية(Richard et al (1999

- الدعاوى القانونية المرفوعة ضد المراجعين.
- اختيار المراجع، وحجم مكتب أو منشأة المراجعة، وتغيير المراجع.
- طبيعة رأي المراجع.
- تسعير أتعاب المراجعة.

والتركيز هنا ليس على العوامل التي تؤثر بجودة المراجعة، وإنما تمثل الاعتبارات السابقة بدائل لقياس جودة المراجعة، فتكون الجودة منخفضة مثلا في حالات تزايد الدعاوى القانونية وكثرة تغيير المراجع، في حين يتم اعتبار حجم مكتب المراجعة بديلا لجودة المراجعة.

وقد ركزت المنظمات المهنية لتعزيز جودة الأداء المهني، على دور المراجع بالالتزام بالمعايير المهنية فقد ربط مجمع المحاسبين القانونيين في إنكلترا و ويلز ICAEW (2002)، بين مفهوم جودة المراجعة و وفاء المراجع أو التزامه بمعايير المراجعة، إذ يعتبر بأن جودة المراجعة لا يمكن تحديدها في قانون أو معيار محدد، وإنما تقوم معايير المراجعة بتوفير إرشادات عما يحتاجه المراجعين لأداء أعمال المراجعة المطلوبة بجودة مرضية، وبالتالي فإن الالتزام بهذه المعايير يعتبر دليل عما إذا كان المراجع يؤدي عمله بجودة أم لا ويربط البعض الأخر بين جودة المراجعة وخطر المراجعة، كما جاء في المعيار رقم (٤٧) الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكيAICPA، إذ يمكن اعتبار جودة المراجعة بأنها تمكن المراجع من تخفيض خطر الاكتشاف إلى النقطة التي يصبح عندها خطر المراجعة الكلي منخفض نسبيا إضافة إلى ذلك فإن نظرة المراجع إلى جودة المراجعة تختلف عن نظرة إدارة العميل أو عن نظرة المستثمر، فإدارة العميل تنظر إلى جودة المراجعة على أنها عملية للتأكد من التزامها بمسؤولياتها، في حين يراها المستثمرين على أنها مجال للثقة بالقوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها [راضي (١٩٩٨)]

وهذا يكشف عن أمرين، أولهما عدم وجود عنصر مؤثر لوحده على جودة المراجعة، إذ أن هذه الجودة هي نتاج تكامل مجموعة من العناصر تلعب كل منها دورا، أو تمثل جانب من جوانب جودة العمل لمراجع الحسابات، و الأمر الأخر هو أهمية الإرشادات التي تقدمها معايير المراجعة لتقييم مستوى جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الكشف عن مستوى الجودة ونواحي تطويرها وهذا ما يبرز أهمية جودة الأداء المهني في المراجعة، ودورها في الارتقاء بمستوى الخدمات الخدمة، لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال، فقد ورد ضمن توصيات تقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين IFA (2003) حول إعادة بناء الثقة بالتقرير المالي، بأنه يجب إعادة بناء فعالية المراجعة، من خلال إعطاء الاهتمام الرئيسي على عمليات الرقابة على جودة المراجعة وأوصى التقرير بضرورة الاهتمام بالجودة، من خلال التأكيد على ضرورة توافر صفات مؤهلة في الداخلين إلى مهنة المراجعة، وكفاية التدريب التأهيلي قبل دخولهم، وأنه يجب على مكاتب المراجعة أن تولي عناية إضافية لعمليات قبول العملاء والاستمرارية معهم، وتعزيز أو تقوية فحص الشريك المستقل، وعمليات الاستشارة الداخلية، وعمليات الفحص بعد المراجعة، لتحديد مجال التحسينات المطلوبة.

١ ـ ٢: المحددات الرئيسية لجودة الاداء المهني في المراجعة:

تتعدد العوامل المؤثرة بجودة المراجعة التي تناولتها الدراسات السابقة، فالبعض يربط الجودة بمكتب المراجعة، مثل الحجم و خبرة و مؤهلات فريق العمل داخل المكتب، والبعض الآخر يربطها بعلاقة المراجع مع العميل، مثل طول مدة الارتباط و الأتعاب، أو يتم الربط بين جودة المراجعة والالتزام بالمعايير المهنية.

فقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات بأن أسواق المال تعتبر بأن الأرباح التي تعلن عن الشركات التي تمت مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، أكثر جودة من الشركات الأخرى التي تتعامل مع مكاتب مراجعة أخرى [Teoh and Wong (1993)، Krishnan (2003)، Francis and Wong (2004)]. وأحد تفسيرات ذلك هو أن مكاتب المراجعة الكبار هي الأقرب احتمالا لإصدار تقرير مراجعة مؤهلة مقارنة ببقية مكاتب المراجعة، بوجود نفس الظروف Francis and Wang (2004). كما أن تغيير المراجع قد يؤثر سلبا على جودة الأرباح المحاسبية، ويؤدي كذلك إلى جودة مراجعة أقل Myers et al (2002). يضاف إلى ذلك أنه في عالم ما بعد Enron يلقى الضوء على المراجعين الذين يواجهون مخاطر تقاضي مرتفعة، ويحاول المراجعون الاعتماد على استراتيجيات متعددة، للتقليل من مخاطر التقاضي، وإعادة بناء سمعتهم، من خلال تعزيز تحفظ الأرباح المحاسبية لعملائهم، ففي هذه المرحلة تتمثل سمعة مكتب المراجعة في خبرتها ومحافظتها على مستوى عالي من جودة الأداء المهني Krishnan (2004). إذ أن الكثير من بحوث أسواق رأس المال تركز على تحفظ رقم الأرباح المحاسبية كمقياس أو كبديل لقياس جودة التقرير المالي عن هذه الأرباح، وأن له دورا في حوكمة الشركات Corporate Governance [Beekes et al (2002)؛ Qiang (2003)].

ويمكن، بشكل عام تحديد أهم محددات جودة الأداء المهني في المراجعة، فيما يلي [راضي (١٩٩٨)؛ عبد الحفيظ (٢٠٠٠)؛ICAEW (2000)؛ Chang and Monroe (no date)؛ Richard et al (1999)]

١ استقلالية المراجع (مكتب المراجعة) Independence، إذ تعتبر الاستقلالية من الصفات المهمة في عمل المراجع، فمهمة المراجع في ابداء رأي فني محايد عن مدى عدالة وصدق القوائم المالية، يلقي بمسؤوليات كبيرة على مراجعي الحسابات بأن يحققوا قدرا ملائما من الاستقلالية، كما يعتبر البعض الاستقلالية بمثابة بديلا من بدائل جودة المراجعة وذلك كمؤشر على هذه الجودة.

٢ – الدعاوى القانونية المرفوعة ضد المراجعين، إذ يعتبر تزايد الدعاوى القانونية التي ترفع ضد مراجعي الحسابات أو ضد مكتب المراجعة، بمثابة مؤشر عكسي على مدى جودة أداء عمليات المراجعة التي يقوموا بها.

٣ – مدى التزام المراجع بمعايير المراجعة المهنية، إذ يعتبر الكثيرين وخاصة المنظمات المهنية أن وفاء المراجع والتزامه بمسؤولياته المهنية، وفقا لمتطلبات معايير المراجعة يعتبر مؤشرا على جودة عمله، إذ أن حكم أو رأي المراجع يركز عما إذا القوائم المالية المعدة من قبل إدارة العميل صادقة وعادلة أي أن البيانات التي تتضمنها القوائم المالية حقيقية وغير مزيفة، أي أنها أعدت طبقا للمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية. ويعني هذا الأمر في الممارسة أن بيانات القوائم المالية قد استخرجت من سجلات نظامية، وأن هذه السجلات

تعكس الصفقات والأحداث الفعلية التي قامت بها المنشأة، وإطار عمل المراجع هذا تحكمه معايير المراجعة ومبادئها، وبالتالي فإن قيام المراجع بعمله هذا وفقا لمتطلبات هذه المعايير يعكس جودة العمل الذي يقوم به

٤ - حجم مكتب المراجعة، فقد تناولت دراسات متعددة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة أداء هذا المكتب، حيث استهدفت ذلك من خلال دراسة خصائص جودة الأداء لما يعرف بمكاتب المراجعة الكبار في المراجعة، فهذه المكاتب ذات الحجم الكبير تتميز بإمكانات فنية و تدريبية عالية، واعتبر البعض أن حجم مكتب المراجعة يستخدم كبديل عن جودة المراجعة.

٥ - الخبرة المهنية للأفراد العاملين في مكتب المراجعة، والتي تتمثل في مؤهلات الأفراد العاملين في المكتب ومدة مزاولتهم للمهنة والتدريب الذي التحقوا به، ومدى درايتهم بالجديد من إرشادات وإجراءات المراجعة. وتمكن مثل هذه القضايا من تخصيص عمليات المراجعة ومهامها على الأفراد العاملين بشكل ملائم، وهذا ما يؤثر إيجابيا على جودة عمل مكتب المراجعة.

٦ - مدة الارتباط بين المراجع والعميل، إذ ناقش البعض أن طول مدة الارتباط بين المراجع والعميل يزيد من جودة أداء هذا المراجع، فهذا سيجعل المراجع مدركا لطبيعة نشاط العميل ويزيد من خبرته في مجال وطبيعة نشاط العميل، إلا أن البعض الاخر يرى أن طول مدة الارتباط قد يولد أخطاء منتظمة، وذلك من حيث أن المراجع يعتمد على أعمال المراجعات السابقة، وهنا قد تكون هناك أخطاء موجودة لم تكشفها أعمال المراجعة السابقة.

٧ - أتعاب المراجعة، فارتفاع أتعاب المراجعة التي يتقاضاها المراجع قد تؤدي إلى التقليل من جودة أدائه، وذلك حرصا منه على عدم تغييره من قبل العميل، في الحالات التي يكشف فيها عن مخالفات أو أخطاء في عمليات العميل.

٨ - عوامل أخرى تزيد من جودة المراجعة مثل السمعة و الشهرة الجيدة لمكتب المراجعة، وارتباط مكتب المراجعة بمكتب مراجعة عالمي، وخبرة مكتب المراجعة بالصناعة التي يعمل فيها العميل.

٩ - وجود نظام للرقابة على جودة الأداء، فقد أظهرت نتائج دراسات متعددة أن وجود نظام للرقابة على جودة الأداء يزيد من جودة أداء عمليات المراجعة، وستعرض الباحثة مفهوم ومضمون وأهمية الرقابة على جودة أداء عمليات المراجعة في الأجزاء المتبقية من هذا البحث.

١ – ٣: الرقابة على جودة الأداء المهني في المراجعة، كدافع ومحدد لجودة المراجعة:

تطور اهتمام المنظمات المهنية والباحثين من التركيز على جودة أداء عمليات المراجعة إلى التركيز على الرقابة على هذه الجودة وعوامل التحقق منها. فقد اهتمت المنظمات المهنية وفي مقدمتها مجمع المحاسبين

القانونيين الأمريكي AICPA، بضرورة قيام كل مكتب مراجعة بتصميم وتنفيذ نظاما للرقابة على جودة أداء عمليات المراجعة، استرشادا بمعايير الرقابة على جودة الأداء الصادرة عن المجمع بهذا الشأن.

واعتبر المجمع أن نظام الرقابة على جودة الأداء هو بمثابة العملية التي يقدم من خلالها مكتب المراجعة ضمان معقول بالتزام الأفراد العاملين فيه بمعايير المراجعة المهنية، وبسياسات و إجراءات معايير الرقابة على جودة الأداء الخاصة بالمكتب نفسه AICPA (2000).

إذا فالهدف من الرقابة على جودة الأداء وفق معايير الرقابة على جودة الأداء الأمريكية، هو توفير ضمان معقول بالالتزام بمعايير المراجعة المهنية وبمعايير الرقابة على الجودة. والواقع أن هذا يمثل الهدف من الرقابة على جودة الأداء وفقا للعديد من المنظمات المهنية الأخرى، إذ نجد مثلا مجمع المحاسبين القانونيين في أستراليا يعتبر أن الهدف من معايير الرقابة على جودة أداء المراجعة التي أصدرها عام ١٩٩٥ هو توفير إرشادات عن جودة المراجعة تتعلق بما يلي ICAA (1995):

أ- السياسات والإجراءات الخاصة بمكتب المراجعة والمتعلقة بعملية المراجعة ككل.

ب- السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الموكل إلى المساعدين للقيام بعمليات مراجعة محددة.

كما اعتبر المجمع أنه يجب على مكتب المراجعة، أن يطبق سياسات وإجراءات رقابة الجودة المصممة لضمان أن كل عمليات المراجعة يتم أداؤها وفقا لمتطلبات معايير المراجعة الأسترالية. واعتبرت جمعية المحاسبين القانونيين في هونك كونج – و التي اعتمدت على معايير المراجعة الدولية International Standards on Auditing (ISA) - أن سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة تمثل السياسات والعمليات المصممة لتقديم ضمان معقول عن مدى ملائمة تقرير المراجعين، ومدى التزامهم بمعايير المراجعة المهنية وآداب وسلوك المهنة والمتطلبات القانونية HKSA (2000).

و من خلال ما سبق يتضح أن مضمون ومفهوم نظام الرقابة على جودة الأداء في المراجعة وفقا للمنظمات المهنية، يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي يقوم كل مكتب مراجعة [illegible] لأسس محددة، بهدف توفير ضمان معقول بالتزام مكتب المراجعة ككل عند أداء عمليات المراجعة ومهامها بمعايير المراجعة المهنية، وقواعد آداب وسلوك المهنة والمتطلبات القانونية الأخرى، وبمعايير الرقابة على جودة الأداء. ويتمثل دور معايير الرقابة على الجودة في توفير إرشادات لمكاتب المراجعة، عن شكل ومحتوى إجراءات وسياسات الرقابة على الجودة التي يصممها كل مكتب مراجعة، والتأكد من فعاليتها وتعديلها في ضوء المستجدات لضمان تنفيذ عمليات المراجعة بجودة عالية.

وقد تعددت اعتبارات شكل ومحتوى وطبيعة الإجراءات والسياسات المكونة لنظام الرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة من مكتب لآخر، وفقا لعدد من الاعتبارات التي أشارت إليها معايير الرقابة على جودة المراجعة الصادرة عن المنظمات المهنية، بحيث انه يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر المؤثرة على نظام الرقابة على الجودة وفقا لأسس محددة. فقد اعتبر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي-AICPA أن تصميم سياسات و إجراءات نظام الرقابة على جودة أداء مكتب المراجعة، تتوقف على العوامل التالية AICPA (2000):

أ- حجم مكتب المراجعة، وعدد المكاتب العاملة والتابعة له، ودرجة الصلاحية الممنوحة لهذه المكاتب

ب- عدد الأفراد العاملين في المكتب، ودرجة خبراتهم والصلاحيات الممنوحة لهم.

ج- مدى تعقيد طبيعة النشاط أو الصناعة التي يقوم مكتب المراجعة بأعمال مراجعة للشركات التي تعمل فيه.

د- اعتبارات التكلفة والعائد.

وتعتبر معايير رقابة الجودة، بأن كل مكتب مراجعة يقوم بتصميم سياسات وإجراءات نظام رقابة الجودة وفقا للاعتبارات السابقة، و يقوم المكتب بتخصيص مسؤوليات هذه السياسات والإجراءات على المستويات العاملة في المكتب وفقا للخبرة المهنية ودرجة الصلاحيات الممنوحة لهم، وبعد القيام بتصميم نظام الرقابة على الجودة، فانه يجب الاهتمام بتوصيل إجراءاته وسياساته إلى كافة الأفراد العاملين في المكتب بطريقة تضمن فهمهم لها و التزامهم بها(2000) AICPA.

قد أصدر المجمع AICPA نشرتين من معايير الرقابة على جودة عمليات المراجعة، الأولى صدرت في عام ١٩٧٨ بدأ تطبيقها في عام ١٩٧٩، والتي تضمنت تسعة عناصر أساسية للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة، والنشرة الثانية قامت باختصار العناصر التسعة التي وردت في النشرة الأولى إلى خمسة عناصر أساسية صدرت عام ١٩٩٦ وبدأ تطبيقها من أول يناير من عام ١٩٩٧.

وقد جاءت النشرة المعيار رقم (١) تحت عنوان " نظام الرقابة على جودة أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية "System of Quality Control of AICPA Firm"، وتضمنت العناصر التسعة التالية للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة [لطفي (١٩٩٨)؛ أحمد (١٩٩٩)؛ Kell (1999)]:

١ – الاستقلالية Independence، الذي يهدف إلى وضع السياسات والإجراءات التي تكفل استقلالية كافة الأفراد العاملين في مكتب المراجعة عن العملاء، وذلك وفقا لمتطلبات معايير المراجعة المهنية.

٢ – تخصيص موظفي المكتب على مهام أو عمليات المراجعة Assigning Personal to Engagement،

وذلك للتأكد من أن أفراد المكتب لديهم التدريب الفني والخبرة المهنية المطلوبة لأداء مهام المراجعة

٣ – الاستشارة Consultation، الذي يقضي بضرورة أن يقوم كل فرد من العاملين في المكتب بالاستر شاد والاستشارة– عند الضرورة – من الشخص الملائم الذي يمتلك الخبرة والرأي المهني والصلاحية.

٤ – الإشراف Supervision، ويتضمن خضوع الأعمال على كافة المستويات إلى الإشراف، وذلك لضمان أن هذه الأعمال توفي بمتطلبات معايير الرقابة على الجودة الخاصة بمكتب المراجعة.

٥ – التعيين و التوظيف Hiring، ويتعلق بالشروط الواجب توافرها في المتقدمين لشغل وظائف جديدة في مكتب المراجعة، ولشغل وظائف في المستويات العليا، وذلك من حيث الخبرة المهنية والكفاءة المطلوبة سواء كان ذلك للموظفين الجدد أو للوظائف العليا.

٦ – تطوير القدرات المهنية Professional Development، الذي يتطلب ضرورة امتلاك الأفراد العاملين في المكتب للمعرفة اللازمة للوفاء بالمسؤوليات المهنية الملقاة على عاتقهم، وتتضمن الإجراءات والسياسات الخاصة بذلك مثلا توفير برامج لتطوير خبرة الأفراد في مجالات متخصصة، و وضع ما هو متاح من معلومات وبرامج للتدريب المهني المستمر.

٧ – الترقية Advancement، الذي يتضمن مثلا: تحديد المؤهلات المطلوبة لكل مستوى من مستويات المسؤولية في المكتب؛ التقييم الدوري لكل الأفراد؛ و وجود سياسات محددة للترقية تضمن توافر الخصائص المهنية والفنية المطلوب توافرها لدى الفرد قبل ترقيته إلى وظيفة أعلى

٨ – قبول عملاء جدد واستمرارية العلاقة مع عملاء قدامى Acceptance and Continuance of Clients، الذي يتطلب ضرورة تقويم العملاء القدامى للتقرير عن مدى مواصلة العلاقة معهم، و عدم الارتباط مع العملاء الذين يفتقرون إلى النزاهة.

٩ – الفحص Inspection، ويهدف إلى إجراء فحص دوري، لتحديد ما إذا كانت الإجراءات والسياسات المتعلقة بالعناصر الثمانية السابقة تعمل بكفاءة.

وقامت النشرة الثانية لمعايير الرقابة على جودة المراجعة الصادرة عام ١٩٩٦، باختصار العناصر التسعة السابقة إلى خمسة عناصر أساسية، ممثلة فيما يلي (AICPA (2000, PP 1003-10030:

١ – الاستقلالية و النزاهة و الموضوعية Independence, Integrity, and Objectivity، الذي يهدف إلى تقديم ضمان معقول بأن أفراد مكتب المراجعة يحافظون على استقلاليتهم من حيث الشكل والمضمون في جميع الظروف المطلوبة وعند أدائهم لمسؤولياتهم المهنية، وأن يفصلوا بين مسؤولياتهم المهنية ونزاهتهم و الحفاظ على الموضوعية.

٢ – الإدارة الشخصية Personal Management، ويحدد هذا المعيار متطلبات الإدارة الشخصية لبرنامج الرقابة على جودة عمل مكتب المراجعة، فهو يشتمل على التعيين (أو التوظيف) Hiring، وتخصيص الأفراد على عمليات ومهام المراجعة، وأنشطة التطوير المهني والترقية.

٣ – قبول عملاء جدد و استمرارية العلاقة مع عملاء قدامى و التعاقدات Acceptance and Continuance of Clients and Engagements، بهدف وضع مقاييس أو أسس محددة للتقرير عما إذا كان سيتم قبول عملاء أو استمرارية العلاقة مع العملاء القدامى، وما إذا كان سيتم القيام بعمليات محددة لهؤلاء العملاء، وتهدف السياسات والإجراءات المرتبطة بذلك مثلا إلى:

أ- تقليل احتمالات الارتباط مع عملاء يفتقرون إلى النزاهة.

ب- قبول العملاء الذين يمكن أداء الخدمة لهم بشكل كامل وكاف.

ج- الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالخدمات المهنية المقدمة للعملاء.

د- تقييم العوامل التي تتعلق بنزاهة العملاء القدامى.

٤ – أداء العمليات Engagement Performance، ويهدف هذا المعيار إلى توفير ضمان معقول بأنه تم تنفيذ والقيام بمهام المراجعة وعملياتها، من قبل الأفراد وفقا لمعايير العمل المهني والمتطلبات القانونية ومعايير الرقابة على الجودة الخاصة بمكتب المراجعة.

وتشمل السياسات والإجراءات المتعلقة بأداء مهام المراجعة وعملياتها، كل الأمور المتعلقة بتصميم وأداء أو تنفيذ عمليات المراجعة وفقا للمعايير المهنية، بحيث انه يجب أن تغطي هذه السياسات والإجراءات عمليات التخطيط والأداء و الإشراف والتحليل والتوثيق.

٥ – الإشراف Monitoring، ويهدف هذا المعيار إلى تقديم ضمان معقول بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالعناصر الواردة بمعايير الأربعة السابقة من معايير رقابة الجودة قد صممت وطبقت بفعالية، ويعتبر عنصر الإشراف بمثابة عملية تقييم ودراسة مستمرة ويتم تحقيق الهدف من الأشراف من خلال وضع والحفاظ على سياسات وإجراءات الدراسة والتقييم المستمر، مثل:

أ- مدى ملائمة وكفاية سياسات وإجراءات نظام رقابة الجودة لمكتب المراجعة.

ب- مدى ملائمة الإرشادات الخاصة بمكتب المراجعة وأية قضايا أخرى تتعلق بممارسة المهنة.

ج- مدى فعالية أنشطة التطوير المهني.

د- مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات الخاصة بمكتب المراجعة.

المبحث الثاني:

مخاطر الأعمال: محدداتها وأهميتها وعلاقتها مع إدارة المخاطر ومخاطر المراجعة

في ضوء المتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد حالات التقاضي التي ترفع ضد المراجعين، وخاصة بعد انهيار Enron، اهتمت مكاتب المراجعة، بآثار انعكاس هذه التغيرات على ممارساتها المهنية، وضرورة إعطائها أهمية أكبر، من خلال العمل على إدخال مخاطر الأعمال في تقييم مخاطر ممارسة المهنة، بما يمكن من الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر، واتخاذ قرارات سليمة عند تقرير الارتباط مع عملاء جدد، أو الاستمرارية مع عملاء قدامى.

وبناء عليه، يناقش هذا المبحث، مفهوم وطبيعة مخاطر الأعمال، وعناصرها الأساسية. ومن ثم يبين طبيعة علاقتها مع مخاطر المراجعة، وانعكاسها على برنامج المراجعة، وطبيعتها في إطار إدارة المخاطر. وذلك من خلال ما يلي:

٢ ـ ١: مفهوم وماهية مخاطر الأعمال في المراجعة.

٢ ـ ٢: العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في المراجعة وانعكاساتها على جودة المراجعة.

٢ ـ ٢ ـ ١: مخاطر التقاضي Ligation Risk.

٢ ـ ٢ ـ ٢: الجزاءات Sanctions.

٢ ـ ٢ ـ ٣: الأضرار التي تلحق بالسمعة Reputation المهنية للمراجع.

٢ ـ ٣: طبيعة العلاقة بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للمراجع.

٢ ـ ٤: طبيعة مخاطر الأعمال للمراجعة في ضوء إدارة المخاطر.

٢ ـ ٥: تأثير مخاطر الأعمال على برامج المراجعة.

٢ – ١: مفهوم وماهية مخاطر الأعمال في المراجعة:

لقد تغيرت البيئة التي تمارس فيها مهنة المراجعة بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، فد حدث تزايد في تعدد وتعقد أنشطة الشركات وطبيعة الأنشطة في بيئة الأعمال المعاصرة، مما استوجب التركيز على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول عملاء جدد، أو الاستمرارية مع العملاء الحاليين. كما أن تزايد حالات التقاضي التي ترفع ضد مراجعي الحسابات، وتزايد المنافسة بينهم، أضفت العديد من السمات، على طبيعة ممارسة المهنة في إطار بيئة الأعمال المعاصرة Basioudis (2002, P3).

وقد أثار انهيار Enron وما تبع ذلك من مسائلة مهنة المحاسبة والمراجعة، العديد من التحديات أمام المهنة، جعلت مكاتب المراجعة على مستوى العالم، تأخذ في حسبانها العديد من العوامل والمتغيرات، عند اتخاذها لقرارات قبول والاستمرارية مع العملاء، وذلك حتى لا يتعرضون للتقاضي، أو الجزاءات، وبالتالي أضرارا في سمعتهم المهنية والأدبية. وبكلمات أخرى، أدت هذه التغيرات إلى تركيز مراجعي الحسابات على الاهتمام بمخاطر الأعمال Business Risks بالنسبة لهم. هذه المخاطر تمثل خسائر أو أضرار تعود على القيام بعملية مراجعة فاشلة، ليس نتيجة لعدم التزام المراجع بالمعايير المهنية، وإنما نتيجة لعوامل أخرى تتعلق بالقيام بعملية المراجعة أو الارتباط Engagement مع العميل(2001) Bushong and Weatherhold. فالمراجع قد يتعرض لهذه لمخاطر الأعمال، رغم سلامة التقرير الذي يعده، فهي تعود إلى العلاقة التي تربطه مع العميل. وقد عرف Arens & Loebbecke (1994, P44) مخاطر الأعمال بأنها " تلك المخاطر التي سيعاني منها المراجع أو مكتب لمراجعة نتيجة للعلاقة مع العميل، حتى ولو كان تقرير المراجعة صحيحا" وعرفها Beattie et al (2002, P 7) بأنها "تلك المخاطر التي ستجعل المنشأة التي تمت مراجعتها تفشل في تحقيق أهدافها"

وبناء عليه فإن مخاطر الأعمال تتعلق بأهداف الأعمال أكثر منها تتعلق بأهداف مراجعة القوائم المالية، ومن ثم فإن عملية المراجعة، تضيق قياس مخاطر الأعمال، لتركز على مخاطر التحريفات المادية في القوائم المالية فقط. وهذا المدخل يبدو أنه يضيف قيمة لعملية المراجعة، كما يساعد إدارة العميل في تحسن أدائها وإدارة مخاطرها، ولكنه من الواضح أنه لا يغير من مخاطر المراجعة ككل. فمخاطر الأعمال تعود إلى عدم سلامة الارتباط مع العميل، فقد ناقش Houston et al (1999, P281) بأن مخاطر الأعمال بالنسبة للمراجع هي أن عملية المراجعة ستتعرض لخسارة تنتج من عملية الارتباط Engagement، إما من خلال أن عملية المراجعة هذه لن تكون مربحة بالنسبة للمراجع، أو أنها ستجلب تقاضي مستقبلي. ويأخذ المراجعون في اعتبارهم عدد من العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر الأعمال، منها Colbert et al (1996, P54):

١ – عدد مرتفع من الدعاوى القانونية بالنسبة للعميل.

٢ ـ التغييرات المستمرة في مراجعي العميل خلال الفترات السابقة.

٣ ـ العروض الأولية Initial Public Offering للدين أو لحقوق الملكية.

٤ ـ القوائم المالية التي سيتم استخدامها في العلاقة مع امتلاك أو الاستغناء عن الأعمال أو جزء منها.

وناقش Brumfield et al (1983, P 65) طبيعة العوامل المحددة لمخاطر الأعمال، واختلاف مستوياتها وفقا لاختلاف ظروف وطبيعة عمل الشركات، واختلافها سواء كان على مستوى الاقتصاد الكلي، أم على مستوى الشركة وإدارتها. وبين ذلك من خلال تحديد العوامل التي تؤثر في مخاطر الأعمال، ومستوى هذه المخاطر، كما في الجدول التالي رقم (١):

الجدول رقم (١): العوامل التي تؤثر في مخاطر الأعمال ومستوياتها

العوامل المؤثرة في مخاطر الأعمال	مستوي مخاطر الأعمال	
	أكثر انخفاضا	أكثر ارتفاعا
(١) حالة الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركة (عوامل بظروف البيئة المحيطة بالشركة)	سليم ومزدهر	كساد وركود
(٢) مستوي الحركة التجارية في المجتمع الذي تعمل فيه الشركة	منخفض	عالي
(٣) الصناعة التي تعمل فيها الشركة (العوامل المتعلقة بظروف الشركة)	راسخة ومستقرة ولا تتأثر نسبيا بظروف خارجية	حديثة نسبيا وغير مستقرة وتتأثر بالظروف الخارجية
(٤) موقع الشركة	مدينة ضخمة	مجتمع صغير
(٥) ملكية الشركة	خاصة (مغلقة)	عامة (مفتوحة)
(٦) شهرة إدارة الشركة في مجال الأعمال	طيبة	متواضعة
(٧) خبرة إدارة الشركة وملاكها الرئيسين	عالية	منخفضة
(٨) فلسفة الإدارة الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالأمور والمسائل التشغيلية والمحاسبية	متحفظة	مغامرة
(٩) معدل دوران الإدارة العليا ومجلس الإدارة	منخفض	مرتفع
(١٠) بيئة الرقابة الخاصة بالشركة	• ضوابط وإجراءات إدارية قوية. • إدارة مدركة للجوانب الرقابية. • انخفاض احتمالات حدوث تجاوزات من جانب الإدارة.	• ضوابط وإجراءات إدارية ضعيفة. • إدارة غير مدركة للجوانب الرقابية. • ارتفاع احتمالات حدوث تجاوزات من جانب الإدارة.

(١١) الموقف المالي للشركة وأداؤها التشغيلي.	قوي	ضعيف
(١٢) الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة أو المحتملة	غير ذات أهمية	مهمة أو خطيرة
(١٣) التاريخ السابق لمراجعة الشركة	• تقارير المراجعة السابقة نظيفة • وجود اتفاق بين المراجع والشركة. • التعديلات إن وجدت محدودة	• التقارير السابقة مقيدة أو عكسية ولا يوجد تاريخ سابق عن عملية المراجعة • عدم اتفاق بين المراجع والشركة. • وجود تعديلات غير محدودة.
(١٤) فهم وإدراك العملاء لمسئوليات المراجعين	واضحة	غير واضحة
(١٥) تقارب المصالح والمشاكل التنظيمية أو مشاكل استقلال المراجع.	غير ذات أهمية	هامة

وفي ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى أن مخاطر الأعمال تشير إلى احتمال تعرض العمل المهني للمراجع لخسائر أو أضرار مادية، فضلا عن تعرضه لفقدان سمعته المهنية، نتيجة لمواجهته لدعاوى قضائية من قبل عملاء المكتب أو من قبل الغير، أو لتوقيع بعض العقوبات أو الجزاءات التأديبية عليه من قبل المنظمة المهنية التي يتبعها، أو من قبل أحد الأجهزة التنظيمية بالدولة.

وكما تؤكد الباحثة على أن المراجع يبدأ من أقصى مستوى مخاطر مراجعة مسموح بها طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ثم يقوم تأسيسا على حكمة المهني بتدنية هذا المستوى من مخاطر المراجعة إلى مستوى، يعتقد عنده أنه قد تم حصر وتقييد مخاطر الأعمال الملازمة لعملية المراجعة المتعاقد عليها بشكل ملائم. حيث أن هذه المخاطر يمكن أن تحتوي على العناصر الآتية:

أ- منازعات القضائية.

ب- الجزاءات التأديبية التي توقعها الجهات المهنية.

ج- الأضرار التي تلحق بالشهرة المهنية والناتجة عن المنازعات القضائية والجزاءات التأديبية.

٢ – ٢: العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في المراجعة وانعكاساتها على جودة المراجعة:

على الرغم من أن تأثير مخاطر الأعمال يتجسد من خلال الأضرار التي تلحق بسمعة المراجع المهنية والأدبية، إلى أنها عموما تتضمن إضافة إلى ذلك عنصرين مهمين، ممثلين بمخاطر تعرض المراجع

للمقاضاة، واحتمال تعرضه للعقوبات الجزائية، سواء كانت مفروضة من قبل هيئات خاصة أو من قبل هيئات عامة.

٢ – ٢ – ١: مخاطر التقاضي Ligation Risk:

يعتبر مخاطر مقاضاة المراجعين من العوامل المهمة التي تؤثر على مهنة المراجعة من ناحية، وعلى المعلومات المحاسبية وجودتها من ناحية أخرى. وقد لقيت اهتماما على المستويات المهنية والتنظيمية والأكاديمية، في إطار الأزمات العديده التي تعرضت له بيئة الأعمال، ما رافق ذلك من مسائلات متعددة لدور مهنة المحاسبة والمراجعة في ذلك.

فقد تزايدت حالات مقاضاة المراجعين في السنوات الأخيرة، ولعل أبرزها بعد انهيار Enron، وما رافق ذلك، من العديد من الأزمات التي حدثت لشركات أخرى، وضعت مهنة المحاسبة والمراجعة، موضع اهتمام وتساؤل على جميع الاتجاهات، الحكومية التنظيمية، والمهنية والعامة. ويعتبر البعض أن أحد أسباب الدعاوى القانونية ضد المراجعين، هو النظر إلى المراجعين بأن لديهم جيوب عميقة Deep Pockets، وأن الأطراف المتضررة تأمل في استرداد كل أو بعض خسائرها من المراجعين. وقد أشار أحد البيانات الصادر عن أعضاء في مكاتب المراجعة الكبار في بداية التسعينيات، إلى أن التقاضي يؤثر على المهنة، وذلك مثلا من خلال التكاليف المرتبطة بعملية التقاضي، والتي شكلت نسبة ٩ % من العائدات التي حققتها أكبر ست مكاتب مراجعة في الولايات المتحدة. وتعمل مهنة المحاسبة والمراجعة على حل المشاكل المتعلقة بعمليات التقاضي، من خلال القيام بإصلاحات في القوانين والأنظمة التي تحدد كيفية القيام بهذه العمليات، وافق الـ... على قانون الإصلاح في حالات تقاضي الأوراق المالية عام ١٩٩٥، والذي يفيد من ... المحاسبين في إطار الدعاوى القانونية في ظل قوانين الأوراق المالية الفيدرالية(Messier (2000, P16.

وحدد Lys and Watts (1994, P66) وجود ثلاثة خصائص رئيسية للدعاوى ... من جهي الحسابات:

١ – وجود الدعوى، والذي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

أ- احتمال بأن الإدارة قد أصدرت قوائم مالية غير صحيحة أو مضللة.

ب- احتمال بأن المراجع قد فشل في اكتشاف بأن القوائم المالية غير صحيحة أو مضللة، أو بأنه قد اكتشف ذلك، ولكن فشل في التقرير عنه.

ت- وجود خسارة تعرض لها المدعون.

٢ – كشف المدعين للقضية.

٣ ـ وجود منافع من عملية المقاضاة.

وأظهرت الكثير من الدراسات تأثير مخاطر التقاضي على جودة المراجعة من ناحية، وجودة المعلومات والتقرير المالي من ناحية أخرى. فالعديد من الدراسات اختبرت العلاقة بين جودة الأداء المهني للمراجع، وجودة التقرير المالي، وخاصة الأرباح المحاسبية، ويتم التركيز على الربط بين أحد بدائل الجودة كحجم مكتب المراجعة مثلا، وعناصر الأرباح المحاسبية، وخاصة منها التسويات Accruals المطلوبة وفقا لأساس الاستحقاق الذي يمثل حجر الزاوية في المحاسبة المالية Ruddock et al (2002). ويعتبر الدليل الذي تقدمه هذه الدراسات مهما في إطار إدارة الأرباح Earnings Management وحوكمة الشركات Corporate Governance، ودور المراجع في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة. ويمكن تحديد المحددات الرئيسية للعلاقة بين مخاطر التقاضي وجودة التقرير المالي وخاصة الأرباح المحاسبية فيما يلي:

١ ـ يظهر تأثير جودة الأداء المهني من خلال تحفظ Conservative رقم الأرباح المحاسبية، فقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات بأن مخاطر مقاضاة المراجعين تؤثر أو ترتبط بشكل سلبي بمقياس أعمق لإدارة الأرباح، الا وهو التسويات غير العادية Abnormal Accruals. فقد أظهرت دراسة Heninger (2000) بأن احتمال مقاضاة المراجعين يزيد من قيام الشركات بالتقرير عن أرباح اكثر، وذلك من خلال زيادة الدخل المقرر عنه، عبر التسويات غير العادية Abnormal Accruals.

٢ ـ يعتبر دور مراجع الحسابات في تعزيز تحفظ الأرباح المحاسبية، الذي اعتبر ممثلا لجودة التقرير عن هذه الأرباح، أحد الاستراتيجيات التي اتبعها المراجعين في فترة ما بعد ازمة Enron، وذلك بهدف التخفيف أو التقليل من مخاطر التقاضي، وإعادة بناء سمعتهم Krishnan (2004).

٣ ـ تؤثر مخاطر واحتمالات تعرض المراجعين للمقاضاة على الظروف التي تتطلب إعادة إعداد القوائم المالية، فقد أظهرت العديد من الدراسات بان ظروف إعادة إعداد القوائم المالية ترتبط بالدعاوى القانونية المرفوعة ضد المراجعين Palmrose and Scholar (2000).

٤ ـ تخلق بيئة التقاضي دوافع لدى مراجعي الحسابات للتركيز بشكل أكبر على اكتشاف الأخطاء غير المقصودة التي تؤدي إلى المبالغة في تقييم أو التقرير عن الأداء المالي، والتي لا تتسق مع تقرير المراجعة المعياري، ومع معايير المراجعة المهنية، وأهداف لجنة بورصة الأوراق المالية SEC [Barron et al (2001)].

٢ ـ ٢ ـ ٢: الجزاءات Sanctions:

تعتبر الجزاءات المفروضة من قبل هيئات تنظيمية خاصة أو عامة، كما هو الحال في لجنة بورصة الأوراق المالية SEC، أو الهيئات المهنية، المكون الثاني لمخاطر الأعمال للمراجع. فالجزاءات تسبب أضرارا للمراجع، سواء كان ذلك من خلال تحمله لتكاليف إضافية نتيجة القيام بمراجعة نظير إضافية، أو من خلال حظر على المراجع قبول أي عملاء من تلك التي تخضع لقوانين بورصة الأوراق المالية مثلا، خلال فترة محددة Brumfield et al (1983, P 61).

وتعددت القوانين والقواعد التي تحدد حقوق و واجبات المراجع، والعقوبات أو الجزاءات التي قد يتعرض لها، فهو قد يتعرض لعقوبات ليس لها علاقة بممارسة المهنة، كما أنه قد يتعرض لجزاءات من المنظمات المهنية نتيجة لممارسات غير أخلاقية، محددة من قبل القواعد المهنية الأخلاقية والأدبية. وتتضمن الجزاءات التي تفرض من قبل المنظمات المهنية بشكل عام، كجزاءات أو عقوبات انضباطية أو تأديبية Disciplinary Sanctions، عموما ما يلي IFAC (1998):

أ- التأنيب Reprimand.

ب- الغرامة Fine.

ج- دفع تكاليف معينة.

د- سحب حقوق الممارسة.

ه- التوقيف عن الممارسة مؤقتا Suspension.

و- الطرد من العضوية Expulsion.

ز- جزاءات أخرى، تتضمن إعادة الأتعاب إلى العميل، تدريب وتعليم إضافي، أعمال يجب إتمامها من قبل عضو آخر.

إلا أن الجزاءات باعتبارها المكون الثاني من مخاطر الأعمال، تنصب هنا على تلك الجزاءات والعقوبات التي يتعرض لها مراجع الحسابات لأسباب مرتبطة بممارساته المهنية الناتجة عن ارتباطه مع العميل، كما في حالات مطالبته برد الأتعاب التي تقاضاها منه، أو التكاليف الإضافية التي يتحملها نتيجة للمقاضاة. ولعل التركيز يكون في معظم الأحيان على الجزاءات التي تفرضها لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC، نتيجة لدورها الرئيسي في الإشراف على ممارسة المهنة، ومن خلال قواعد الممارسة التي تحددها. وهذه الجزاءات تؤثر على الأتعاب التي قد يحصل عليها المراجعين، كما تؤثر على سلوكهم، وعلى سمعتهم المهنية.

فقد ناقشت العديد من الدراسات ما إذا كانت الجزاءات التي تفرضها لجنة بورصة الأوراق المالية SEC على المراجعين تؤدي إلى انخفاض الأتعاب التي يحصلون عليها(1990) Davis and Simon. أو على تغيير سلوكهم(1990) Wilson and Grimlund.

فالأمر الشائع بعد حدوث الأزمات في بيئة الأعمال، كما هو الحال بعد انهيار Enron، أن يتم إعادة إصلاح أو تغيير القواعد التي تحدد ممارسة المهنة، والعمل على فرض قيود أكثر صعوبة على المخالفات التي قد ترتكب بحق القواعد المحددة. وتتركز معظم الادعاءات بعد الأزمات، على أن المراجعين قد أهملوا في ممارستهم للمهنة، ولم يلتزموا بالقواعد المحددة. إلا أن Benston et al (2003, P42) اعتبروا بأن المشكلة ليست في وضع القواعد، وإنما في الالتزام بها، أو في فشل ضمان الالتزام بها. وهذا الفشل قد يرجع في جزء منه إلى المنظمين والهيئات المهنية، التي يفترض أنهم يمثلون الخط الأول في الدفاع عن الممارسات المحاسبية. كما أن تزايد حالات إعادة التقرير عن الأرباح المحاسبية، قد يعزا إلى تغيير الممارسات من قبل لجنة بورصة الأوراق المالية، أكثر منه يعزا إلى الزيادة في التوجه الرئيسي للشركات لتضليل أو لتحريف الوضع المالي.

وأحد هذه القواعد في الولايات المتحدة، هي القاعدة 2(e)، من قواعد لجنة بورصة الأوراق المالية SEC، التي تمكنها من فرض عقوبات ضد المراجعين، الذين يتبين بأنهم ارتبطوا بعمليات مهنية غير أخلاقية أو غير ملائمة، أو خالفوا قوانين الأوراق المالية الفيدرالية. فهذه العمليات أو المخالفات لا تحدث بشكل متكرر، فكما أشار البعض فإن التقاضي الخاص Private Litigation على المراجعين هو شيء مألوف وعادي Commonplace، ولكن لجنة بورصة الأوراق المالية SEC، ستتخذ خطوات إذا حدث الأخطاء وتكرر حدوثها و وفقا للقاعدة رقم 2(e) فإنه يحظر على الأفراد ممارسة المهنة، قبل الحصول على تفويض والقيام بمراجعة النظير لإجراءات المراجعة، أو حتى يحظر على مكاتب المراجعة، قبول معظم العملاء الجدد خلال فترة محددة(1990, P44) Wilson and Grimlund.

٢ ـ ٢ ـ ٣: الأضرار التي تلحق بالسمعة Reputation المهنية للمراجع:

تعتبر الأضرار التي تلحق بسمعة المراجع، كعنصر من مخاطر الأعمال في المراجعة، نتيجة للتقاضي أو للعقوبات الجزائية التي تتم بحقه، أو نتيجة لكلاهما معا. كما تعتبر سمعة المراجع أحد محددات جودة أدائه المهني. ويتم النظر إلى سمعة مراجع الحسابات على أنها بمثابة رأس مال، تقوم مكاتب المراجعة الكبار، التي لها أسماء تمثل علامات تجارية معروفة، بالمحافظة عليه، والاستثمار فيه. فهذه المكاتب تميز نفسها عن بقية مكاتب المراجعة، من خلال الاستثمار أكثر في رأس مال سمعتها (1989) Beatty. كما أن ينظر إليها بأنها تقدم أداء مهني ذو جودة أعلى من خلال الالتزام والاستقلالية(2004) Khurana and Raman.

فكثير ما تدرس سمعة مراجع الحسابات أو مكتب المراجعة كبديل أو محدد رئيسي لجودة الأداء المهني، فالعديد من الدراسات أظهرت نتائج، تشير إلى أن أكبر أربع مكاتب مراجعة على مستوى العالم، تقدم أداء مهني ذو جودة عالية، وتعزز من الضمان المقدم حول القوائم المالية مقارنة ببقية مكاتب المراجعة [Francis and Krishnan (1999، DeAngelo (1981)]. والفكرة الرئيسية للربط بين سمعة مكتب المراجعة وجودة الأداء المهني والتقاضي، وجودة التقرير المالي أحيانا هو أن جودة المراجعة غالبا لا تكون ملحوظة بشكل مباشر من قبل المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية. فالخدمة المقدمة من قبل المراجعة أو من قبل أية عملية مراجعة هو ضمان للقارئ بأن القوائم المالية لا تضمن نوعين من التحريفات الأساسية، التحيز Bias (الأخطاء المقصودة) والأخطاء غير المقصودة Noise. وإذا كانت المراجعة عند مستوى مرتفع من الجودة، فإنها ستضمن بان فرص وجود هذه الأخطاء المقصودة وغير المقصودة ستكون في حدها الأدنى في القوائم المالية التي تمت مراجعتها. ولما كان من الصعوبة على المراجع التحقق من كل عملية أو صفقة، فمن المستحيل التأكد بشكل كامل بأنه لا يوجد أية أخطاء أو تحريفات في مجموعة القوائم المالية التي تمت مراجعتها والصعوبة التي تواجه المستخدمين هي أنه لتقييم جودة المراجعة يجب عليهم أن يكون لديهم ثلاثة أنواع من الحكم(Moizer (1997, P62:

١ - فيما إذا كانت مقدار وطبيعة المراجعة أو أعمال المراجعة ملائمة للشركة موضوع المراجعة

٢ كيفية قيام فريق المراجعة بأعمال المراجعة بشكل ملائم.

٣ وضع أو حالة استقلالية المراجع ومن هنا، كيف سيقرر عن الأخطاء أو التحريفات التي لم يتم تسويتها، والتي وجدها

وللوصول أو لاتخاذ مثل هذه الأحكام، فانه يجب على المستخدمين الإطلاع على أوراق عمل المراجعة، ومقابلة الأفراد الرئيسين الذين قاموا بها وبالتالي فإن تقييم أو قياس جودة المراجعة هو قضية يشوبها الكثير من الصعوبات والمشاكل

وبالنتيجة فإن مستخدمي المعلومات المحاسبية (وخاصة الأطراف الخارجية) يعتمدون لفهم جودة الأداء المهني للمراجع على أساس السمعة المهنية ففي السوق، حيث يكون هناك الآلاف من الشركات، ولكن هناك القليل من مكاتب المراجعة، فإنه من الأسهل، والأقل تكلفة، بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، أن يحكموا على مصداقية المراجع، من ان يحكموا على مصداقية الإدارة Khurana and Raman (2004). كما أن العديد من الدراسات أظهرت نتائج تشير إلى أن الأرباح التي تعلن عنها الشركات التي تمت مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، يعتبرها سوق المال أكثر جودة من الشركات الأخرى التي تتعامل مع مكاتب مراجعة أخرى [Teoh and Wong (1993)، Krishnan (2003)، Francis and Wong (2004)]. وأحد تفسيرات هذا هو أن المراجعين أو مكاتب المراجعة الكبار هي الأقرب احتمالا لإصدار

تقارير مراجعة مؤهلة مقارنة ببقية مكاتب المراجعة، بوجود نفس الظروف(2004) Francis and Wong. فكثير ما يتم الربط بين مصداقية القوائم المالية، وسمعة مكتب المراجعة وأسمه أو علامته التجارية Khurana and Raman (2004)

ويتم الربط بين سمعة مكتب المراجعة وجودة أدائه المهني، اعتمادا على النظريات الاقتصادية، التي تربط بين مستوى جودة الخدمات المقدمة، والأتعاب التي يمكن أن يحصل عليها مراجعي الحسابات مقابل هذه الجودة العالية، فالمستخدمين في النهاية، سيعترفون بهذه الجودة المحسنة ويكونوا مستعدين ليدفعون أتعابا أكبر من أجل الحصول على تلك الجودة. وفي إطار هذه النماذج الاقتصادية، تعتبر الأتعاب التي تحصل عليها مكاتب المراجعة، أو التي يمكن أن تكسبها، محددة من خلال السمعة التي تحققها مع عملاءها. والعنصر المهم في النماذج الاقتصادية للسمعة، هو أنه كلما ارتفعت جودة الخدمات المقدمة، فإنها في النهاية تخلق سمعة أفضل بالنسبة لمكتب المراجعة(Moizer (1997, P62.

٢ – ٣: طبيعة العلاقة بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للمراجع:

تختلف مخاطر الأعمال عن مخاطر المراجعة، فإذا كانت مخاطر الأعمال هي احتمال أن المراجع سيعاني من خسارة أو ضرر في سمعته المهنية فإن مصطلح مخاطر المراجعة Audit Risk يعتبر مفهوم واسع جدا، وقد عرف من قبل هيئة ممارسات المراجعة (1995) APB بأنه "الخطر الذي قد يقدمه المراجع كرأي مراجعة غير ملائم عن القوائم المالية"(Dunn and Stewart (1999, P36. فمخاطر المراجعة تمثل احتمال أن المراجع سيصدر رأيا غير مقيد Unqualified Opinion على قوائم مالية محرفة بشكل مادي. والمراجع قد يقاضى Sued عما إذا كانت المراجعة والقوائم المالية تلتزم بالمعايير المهنية (مخاطر المراجعة). إلا أن مفهوم مخاطر المراجعة يرتبط بشكل مباشر بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يتطلب من المراجع تجميع دليل كافي لتأييد الرأي الذي يقدمه، وهو ينتج من مفهوم الكفاية للحد الأدنى أو المستوى الأدنى من عمل المراجعة. أو تجميعه دليل، يكون مطلوب لكل عملية مراجعة تتم بالتوافق مع معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما GAAS، وعلى الرغم من وضوح هذا، إلا أن مفهوم المستوى الأدنى المقبول من المراجعة يعتبر بشكل رئيسي غير محدد(Brumfield et al (1983, P60.

فمما لا شك فيه، أن عمليات المراجعة يجب أن تحتوي على قدر معين من مستوى التأكيد المطلوب طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وكذلك فإن كل رأي يصدر عن المراجع لابد وأن يتضمن على الأقل هذا المستوى من التأكيد، حيث يرتبط هذا المستوى مباشرة بتقييم المستوى المقبول لمخاطر المراجعة، كما أن دقة

إجراءات المراجعة المنفذة تعتبر دالة مباشرة في هذا التقييم. على أن إبداء المراجع لرأيه يأخذ شكل تقرير يُعد وفقا لمعايير معينة، على أن يوصل هذا الرأي – عن كل فترة يصدر عنها – رسالة بأنه قد تم الإعداد على الأقل لمستوى التأكيد المطلوب.

وإذا فرض عدم تحديد أقصى مستوى مخاطر مراجعة في شكل مقبول وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها)، فقد يوجد احتمال لعدم تأكيد أو لتأكد ضمني ضئيل في رأي المراجع. وأي مراجع يتصور عدم وجود مخاطر الأعمال أو مقدار ضئيل منها، قد يفضل أن يصدق على رأي بعد تنفيذ مقدار ضئيل من عمل المراجعة، أو بدون تنفيذ عملية مراجعة، وقد لا يبدو هذا الموقف واضحا لمستخدمي التقرير المفترض تمكينهم بصفة دائمة من المستوى الأدنى من التأكيد على الأقل.

وتتكون مخاطر المراجع وفقا لمعيار المراجعة الأمريكي رقم (٤٧)، بشكل رئيسي من ثلاثة عناصر [لطفي (٢٠٠٢، ص٢٧٥-٢٧٦)]:

أ- المخاطر الحتمية Inherent Risks، وتمثل مدى قابلية تأكيد معين بالقوائم المالية للتحريف الجوهري، وذلك بافتراض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية.

ب- مخاطر الرقابة Control Risks، وهي مخاطر بأن التحريف الجوهري يمكن أن يحدث في تأكيد معين بالقوائم المالية، ولن يتم منعه أو اكتشافه، من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.

ج- مخاطر الاكتشاف Detection Risks، وهي مخاطر عدم قدرة إجراءات المراجعة على اكتشاف التحريف الجوهري الموجود في تأكيد معين في القوائم المالية.

وتستخدم هذه العناصر الثلاث مجتمعة فيما يعرف بنموذج المخاطر Risk Model، أو عملية المراجعة تأسيسا على مدخل المخاطر الذي يتبعه المراجعون للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية، خالية من التحريفات الجوهرية [لطفي (٢٠٠٢، ص٢١٦)]. ويوضح هذا النموذج العلاقة بين العناصر الثلاث الرئيسية لمخاطر المراجعة، وذلك كما يلي:

مخاطر المراجعة = المخاطر الحتمية × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف.

وعلى الرغم من أن مخاطر الأعمال لا تمثل عنصرا من مخاطر المراجعة، إلا أن Brumfield et al (1983, PP 62-63) ناقشوا، بأنه إذا أضفنا مخاطر الأعمال كجزء إضافي إلى الجزء الأيسر من معادلة نموذج مخاطر المراجعة السابقة. فإن الناتج لن يكون مخاطر المراجعة وحسب، وإنما تكون المخاطر الناتجة، بمثابة مخاطر تنشأ عن إبداء المراجع لرأي غير ملائم، ومخاطر تنتج نتيجة لتعرض المراجع للخسارة والأضرار التي تلحق بسمعته المهنية. وهذه العملية قد تؤدي إلى تحديد مفهوم جديد لعملية المراجعة، نتيجة

لما يبدو من تعارض بين هذا المفهوم الجديد، والمعايير المهنية الحالية. حيث لا توجد فقرة واحدة في أية قائمة معايير مراجعة، ولا توجد جهة مهنية واحدة ترخص للمراجع بتخفيض دقة المستوى الأدنى من إجراءات المراجعة الضرورية، لتكوين رأي عن القوائم المالية تأسيسا على إدراك مستويات أقل من مخاطر الأعمال.

إلا أن إضافة مخاطر الأعمال إلى مخاطر المراجعة، قد يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة نفسها، وذلك كرد فعل على وجود مخاطر الأعمال، فمراجع الحسابات، قد يرغب في تحقيق إجراءات حماية إضافية، للحيلولة دون إصدار د لتقرير أو لرأي غير سليم، نتيجة لإدراكه وجود مستوى مرتفع من مخاطر الأعمال. ومن هنا فإن الأخذ بالاعتبار وجود مخاطر مرتفعة للأعمال، سيؤدي في النهاية إلى التأثير على مخاطر الاكتشاف فمعظم العوامل التي تشير إلى وجود مخاطر الأعمال، تشير أيضا إلى وجود مستويات من المخاطر المتأصلة، ويتضح هذا من خلال العلاقة بين طبيعة كلا النوعين من المخاطر، فحدوث أخطاء مادية (التي تتم غالبا في وجود المخاطر المتأصلة)، يمكن أن يؤدي إلى تقارير مراجعة غير ملائمة، والذي قد يؤدي بدوره إلى مقاضاة المراجع أو إلى أضرار تلحق بسمعته المهنية(Brumfield et al (1983, PP 64

ومن هنا، فإن الباحثة ترى بأن الربط بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال، تأثير ايجابي على جودة الأداء المهني للمراجع، ومصداقية التقرير المالي. فإدراك المراجعين لوجود مخاطر أعمال مرتفعة لدى منشأة معينة، يجعلهم أكثر حرصا على القيام بعملية المراجعة بشكل أكثر تركيزا، مما يستلزم أتعاب اكثر، يتحملها العميل، أو يجعلهم يرفضون الأعمال ذات المخاطر العالية إذ يبدو أن مكاتب المراجعة في الممارسة تفكر في هذه المخاطر بطرق مختلفة، فمخاطر المراجعة يمكن أن تكون مخاطر الأخطاء Errors التي لن يتم اكتشافها، ومفهوم مخاطر المراجعة يتعقد اكثر من خلال حقيقة أن المراجعين يميزوا بين مخاطر السمعة المهنية التي تنشأ نتيجة التقاضي أو نتيجة للنفور العام منهم Adverse Publicity. وأحد العوامل التي تجلب هذه المفاهيم المختلفة للمخاطر، هو أن المراجعين لديهم دري فعل واقعيين على إدراكهم للمخاطر المرتفعة Dunn and Stewart (1999, P 36):

أ- رفض علمية المراجعة.

ب- زيادة اختبارات المراجعة.

وأي زيادة في اختبارات المراجعة، قد يكون إما للرد على مخاطر التحريف المادي، أو لتمكين مكتب المراجعة من الدفاع عن سمعته، في أية وقت وفي أي أزمة لاحقة. وفي كلا الحالتين، فإن متضمنات قبول عملية المراجعة التي صنفت على أنها ذات مخاطر عالية، هو أن المراجعة ستتضمن تكاليف أكثر. وهذه التكاليف الإضافية، سيتحملها العميل في شكل أتعاب مراجعة(Hill et al (1994.

وتناقش الباحثة، طبيعة العلاقة بين مخاطر الأعمال للمراجع، ومخاطر المراجعة، بشكل أكثر تحديدا، في إطار إدارة المخاطر في المراجعة في الجزء التالي.

٢ – ٤ : طبيعة مخاطر الأعمال للمراجعة في ضوء إدارة المخاطر :

في إطار متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وما رافقها من تغيرا في طبيعة ممارسات الشركات، وتعقد طبيعة الأعمال التي يراجعها مراجعي الحسابات، فإن اتجاها بحثيا في المراجعة، عمل على اكتشاف إمكانية استخدام مفاهيم إدارة المخاطر، ونظرية المحفظة، وإدارة الجودة الشاملة، بهدف الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر التي قد يتعرض لها المراجع، سواء كانت مخاطر المراجعة، أو مخاطر الأعمال للمراجعة، وحتى مخاطر الأعمال للعميل، التي تتوقف على ظروف الصناعة والاقتصاد بشكل عام.

ويتم العمل على بناء نماذج للمخاطر وفقا لمفاهيم إدارة المخاطر وإدارة الجودة الشاملة، بحيث أن هذه النماذج، تساهم في النهاية في مساعدة المراجع على اتخاذ قرار رئيسي، فيما إذا كان سيقبل الارتباط بالعميل أم لا، ولذلك يمكن النظر إلى هذه النماذج، على أنها أدوات مساعدة لقرار المراجع في قبوله للمهمة أو رفضها. وعلى الرغم من أن التركيز يكون هنا على مرحلة قبول العميل، إلا أن النماذج الموضوعة، عملت للوصول إلى إطار متكامل للربط بين المخاطر بمصادرها المختلفة، وعملية المراجعة ككل، وحتى ولو نظرنا إليها على أنها تخص مرحلة اتخاذ قرار قبول العميل، فإنها تساهم بشكل فعال في الأخذ بالحسبان مخاطر الأعمال، التي تنتج عن الارتباط بالعميل عند قبول المهمة، وتخطيط برنامج المراجعة، وتحديد إجراءاتها، كما تبين العلاقة المهمة بين مخاطر الأعمال في المراجعة وكلا من مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للعميل. كما أنه يتم الاعتماد على نظرية محفظة الأوراق المالية، وتطبيقها على المراجعة، ليتم النظر إلى الارتباط مع العميل، كاستثمار في أصل رأسمالي، وبالتالي فإنه يتم تقييم المخاطر لمحفظة العملاء ككل، و وفقا لذلك يتم اتخاذ القرار بقبول الارتباط أم لا، وذلك بالتركيز على الاختلافات بينهم من حيث المخاطر والأتعاب Johnston and Bedard (2004).

ويقوم المراجعون بإدارة مخاطر الأعمال، من خلال القيام بتقييم مشترك للسمات أو المظاهر المميزة للعميل، والتكاليف الإجمالية المتوقعة لعملية المراجعة في ضوء هذه السمات. ويتبع عمليات تقييم المخاطر تقدير تكاليف المراجعة الأولية. وتتمثل الاستراتيجيات الرئيسية لدى مكتب المراجعة في ظل إدارة المخاطر فيما يلي(Bell et al (2002, P98 :

١ – تجنب المخاطر Risk Avoidance، بتخفيضها بعدم قبول عملاء ذوو مخاطر عالية.

٢ ـ استبعاد المخاطر Risk Elimination، باتخاذ قرار عدم الإبقاء على العلاقة مع العملاء، حيث تكون المخاطر بدرجة عالية غير مقبولة.

٣ ـ تخفيض المخاطر، من خلال تقليل Mitigating المخاطر، بتغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، أو من خلال تحويل المخاطر، من خلال التأمين Insurance مثلا.

٤ ـ قبول المخاطر Risk Accepting، بقبول تساوي في مخاطر المحفظة المتبقية مع العائدات المتوقعة، والقيام بإدارة مخاطر المحفظة Johnston and Bedard (2002).

فقد قدم Johnston (2000) نموذج، لوصف كيفية قيام المراجعين بتقييم المخاطر الملائمة، ومن ثم كيفية الاعتماد عليها، عند اتخاذ قرار قبول العملاء، وأحد سمات النموذج، هو أنه يتضمن تقييم ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر الأعمال الخاصة بالعميل؛ مخاطر المراجعة؛ ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراجع. فالمراجعون سيقيمون المخاطر المرتبطة بالعميل، كالوضع المالي للعميل؛ وإطار إجراءات الرقابة الداخلية، ويستخدمون هذا التقييم لتحديد المخاطر التي سيتعرض لها مكتب المراجعة، كخسارة أو أضرار نتيجة لعملية الارتباط معه، من خلال عدم كفاية العائدات التي يحققها مكتب المراجعة، نتيجة الارتباط مع العميل، أو نتيجة التعرض للتقاضي مستقبلا، ويفترض النموذج بان المراجعين سيتبنون المخاطر المرتبطة بقبول العميل، من خلال استخدام ثلاث استراتيجيات:

١ ـ الاختيار بين العملاء وفقا لخصائصهم المحددة للمخاطر المرتبطة بهم.

٢ ـ الاختيار من بين العملاء على أساس مخاطر مكتب المراجعة، أو الخسائر التي قد تنتج من الارتباط مع العميل.

٣ ـ والاحتمال الأرجح، هو تبني استراتيجيات تتضمن تعديل أتعاب المراجعة، و وضع خطط حول دليل المراجعة الضروري،، وتعديل مقدار البيانات المجمعة خلال عمليات قبول العميل.

وفي نفس الإطار، قدم Huss et al (2000) نموذجا لإدارة المخاطر المراجعة، يأخذ باعتباره الأنواع الثلاثة من المخاطر: مخاطر الأعمال المرتبطة بالعميل؛ مخاطر المراجعة؛ ومخاطر الأعمال للمراجع، مع تطبيق مفاهيم إدارة محفظة العميل Client Portfolio Management، وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management. والنموذج لا يهدف للتطبيق على مرحلة قبول العميل فقط، وإنما على عملية المراجعة ككل حتى مرحلة الوصول إلى إصدار رأي المراجع، وقد دعا النموذج بنموذج "مخاطر ممارسة المراجعة Audit Practice Risk"، وذلك لبيان طبيعة المخاطر المتعلقة بممارسة المراجعة ككل. وتظهر العناصر الرئيسية لهذا النموذج وطبيعة العلاقات بينها، في الشكل رقم (١)، الذي من خلاله يمكن تحديد المقومات الرئيسية للنموذج فيما يلي:

ترتبط مخاطر الأعمال للعميل ببيئة الأعمال ككل، وبالمخاطر الخاصة بالعميل المرتبطة بالإفلاس والسيولة والربحية والاستمرارية في ممارسة الأعمال. وهي تؤثر بشكل مباشر على تقييم المراجع للمخاطر المتأصلة، والتي قد تعود إلى الصناعة أو القطاع الصناعي للعميل ودرجة المنافسة، داخل القطاع الصناعي، والتي قد تجعل من البيانات المالية للعميل أكثر قابلية للتحريف. أما مخاطر الأعمال للمراجع فتنشأ من احتمالات التقاضي، أو مخاطر العميل الغائب Absent Client، أو فشل المراجعة.

وإدخال مخاطر الأعمال للمراجع، إلى عملية التقييم الشامله للمخاطر، قد يؤدي إلى زيادة إجراءات المراجعة إلى مستوى أكبر من الحد الأدنى الذي تحدده معايير المراجعة المقبولة GAAS. إذ أنه حتى تصل مخاطر الاكتشاف إلى درجة الصفر، فإن مخاطر الأعمال للمراجع، قد تظل ذات قيمة مهمة، وذلك يعود إلى مؤثرات السمعة على العملاء الحاليين والمرتقبين. وهكذا فإن مخاطر الأعمال بالنسبة للمراجع، هي تعبير أكثر شمولية من مصطلح مخاطر الاكتشاف.

ويعمل النموذج على تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة على نموذج تقييم مخاطر ممارسة المراجعة، من خلال الأخذ بالمفاهيم التالية:

أ- تكاليف المنع Prevention Costs

ب- تكاليف التقييم Appraisal Costs.

ج- تكاليف الفشل الداخلي Internal Failure Costs.

د- تكاليف الفشل الخارجي External Failure Costs.

وتمثل هذه المفاهيم وسائل للإدارة والرقابة، أو تعظيم الجودة الشاملة، للسلع والخدمات المقدمه إلى السوق وتقديم إدارة الجودة إلى عملية المراجعة. وتظهر العلاقة بين الأنواع الثلاثة من المخاطر في إطار ذلك، كما يلي:

١ – إذا كانت [illegible] المتاحة أو مخاطر الرقابة مرتفعة، فإن تكاليف التقييم [illegible] المرتبطة. وتكاليف التقييم هذه تتضمن: تكاليف الإشراف المتزايد للمراجع شخصيا، والفحص المعزز لأوراق عمل المراجعة، وتوثيقات تقرير المراجعة النهائي.

٢ - تكاليف التقييم ومخاطر الاكتشاف مترابطة، فلتخفيض مخاطر الاكتشاف، فإن تكاليف التقييم تزداد.

٣ – ترتبط تكاليف الفشل الداخلي بالأخطاء المكتشفة خلال عملية المراجعة، والعمل غير المخطط، الذي يزيد من التكاليف الإجمالية لأداء المراجعة.

٤ – تتماثل تكاليف المنع مع مفهوم قيام بعض مكاتب المراجعة، بمحاولتها لتضمين المخاطر من خلال سياسات محسنة لقبول العملاء والاستمرارية معهم، فالاعتماد الأكبر يكون على بناء محفظة Portfolio، مع

تجميع خصائص مخاطر محددة، فسياسات مكاتب المراجعة، تقترح بأن مخاطر المراجعة يمكن تخفيضها من خلال اختيار العميل.

الشكل رقم (١): مخاطر ممارسة المراجعة

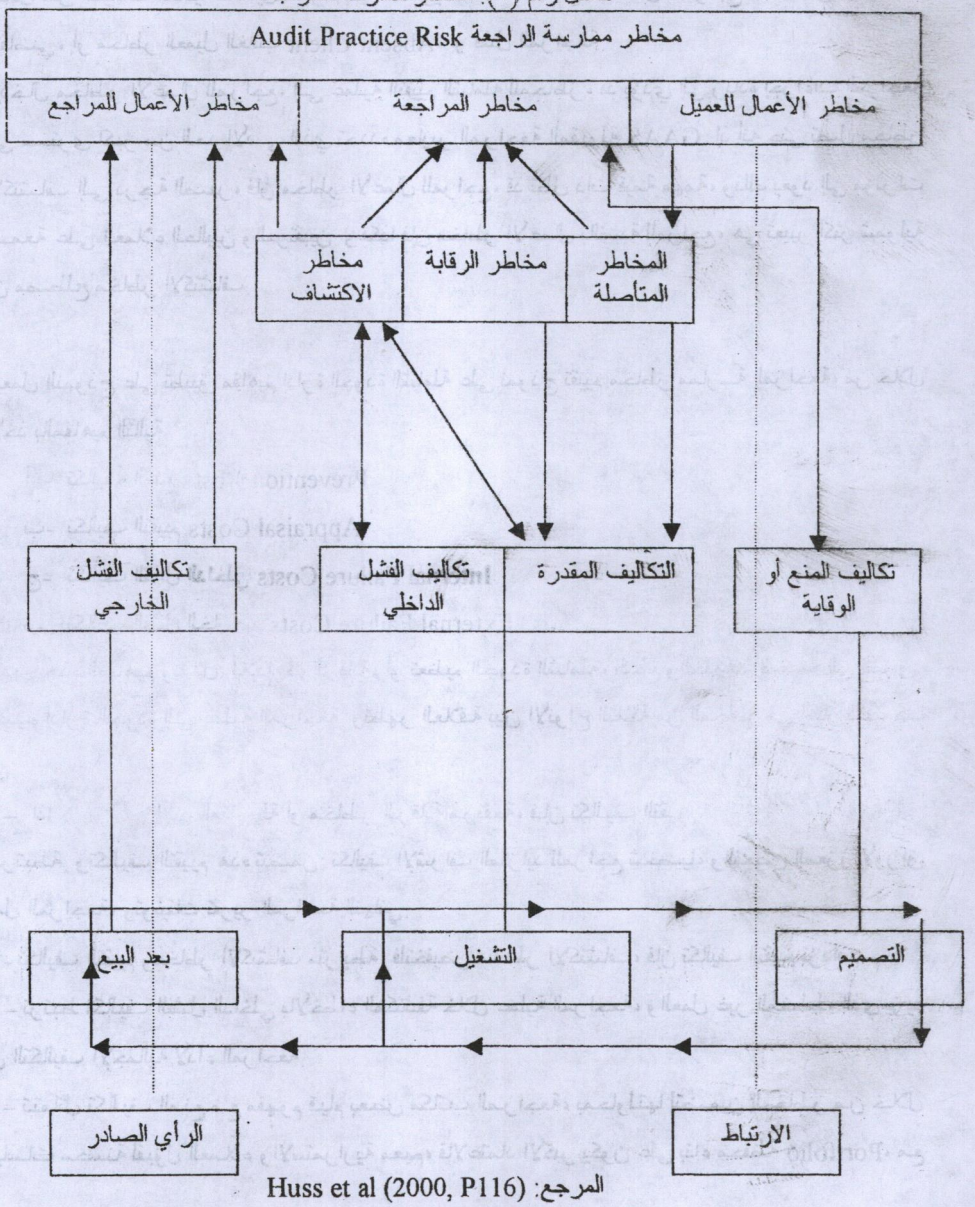

المرجع: Huss et al (2000, P116)

٥ ـ تكاليف الفشل الخارجي، ترتبط بمخاطر الأعمال للمراجع، فالفشل الخارجي قد يحدث عندما يتورط مكتب المراجعة بعمليات تقاضي، أو يواجه احتمالات تقاضي، إضافة إلى أن تكاليف الفشل الخارجي قد تحصل عندما يحدث النفور العام إلى فشل المراجع، الذي يؤدي إلى خسارة العملاء الحاليين والمرتقبين، وفرص الاعمال الاخرى للمراجعين.

٦ ـ ترتبط مرحلة التصميم بتكاليف المنع، وتتضمن كل أساليب تقييم العملاء وقبولهم، التي يستخدمها مكتب المراجعة، في مساعيه للإدارة كمنشأة أعمال، يكون التركيز فيها على محافظ عملاء محددة. وعندما يتم قبول الارتباط مع العميل، فإن عملية المراجعة تبدأ وتتضمن كل عناصر التخطيط وحالات تنفيذ المراجعة.

٧ ـ بعد إتمام عملية المراجع (أو بعد البيع)، فإن المعلومات التي جمعت تعود إلى مراحل التصميم والتنفيذ، فالمعلومات المجمعة من نزاعات العملاء، وعمليات التقاضي الفعلية والمحتملة، والأتعاب المحققة، ستستخدم في إعادة التصميم.

وفي إطار أهمية تطبيق إدارة المخاطر على المراجعة، والتقييم الشامل لمخاطر ممارسة المراجعة، يمكن القول أن عناصر الرقابة على جودة الأداء المهني السابقة، تمثل مدخلا مهما للتجنب أو للتقليل من مخاطر الأعمال في المراجعة، وذلك اعتمادا على الربط بينها وبين إدارة المخاطر، فهذه المعايير أكدت على مراحل مهمة، تؤثر على مخاطر الأعمال، لعل من بينها الارتباط مع العميل، واختيار العملاء بعناية كما أن استراتيجيات إدارة المخاطر تسهل من رقابة الجودة في مكاتب المراجعة، من خلال Bell et al (2002, P98)

أ- سياسات الإدارة الشخصية (سياسات التشجيع، التطوير المهني، التخصيص).

ب- سياسات قبول العملاء والاستمرارية معهم.

ج- تنفيذ أو القيام بعمليات الارتباطات (مثل أدوات لتسهيل التخطيط؛ الأداء؛ الفحص؛ التوثيق؛ وتوصيل النتائج).

د- سياسات الإشراف (مراجعة النظير الداخلية).

٢ ـ ٥: تأثير مخاطر الأعمال على برامج المراجعة:

برهنت نتائج دراسات عديدة على أنه بالرغم من تداخل مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة في بعض المواقف، إلا أن هناك بعض المواقف الأخرى التي لا يكون فيها تداخل. ففي المواقف التي تفشل فيها المنشأة محل المراجعة، لأسباب أخرى لا دخل للمراجع فيها، فإن المراجع قد يتعرض لمخاطر التقاضي من حملة الأسهم والدائنين، وسواء نجح التقاضي أم لا فإنه سوف يؤثر على المراجع جزئياً أو كلياً، نتيجة لتحمله التكاليف القانونية للتقاضي، وكذلك تكاليف التأثير السلبي على سمعته، ولهذا سوف يسعى المراجع دائما

لتعويض تلك التكاليف وغيرها من عناصر التكاليف الأخرى [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع مثلا إلى: Huss & Jacobs (1991)].

أولا: مرحلة ما قبل قبول التكليف بعملية المراجعة:

في هذه المرحلة، يقوم المراجع بتقييم مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجها نتيجة لقيامه أو لارتباطه بمراجعة القوائم الماليه للمنشأة، وفي ضوء ذلك يحدد الأتعاب التي من المتوقع أن يحصل عليها. إلا انه من المتوقع أن يتجنب المراجع التعامل مع العملاء مرتفعي المخاطر مهما كان مستوى أتعابهم، حيث أن مجرد الموافقة على مراجعة القوائم المالية لهؤلاء العملاء يعرضه للمساءلة القانونية في الأجل القصير أو البعيد، وبالتالي يجب على المراجع الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مخاطر منشأة العميل، التي تمثل المخاطر الكامنة في منشآت الأعمال والناتجة عن الخسائر المادية أو المعنوية المحتملة، التي قد تتعرض لها تلك المنشآت عند تحقق حدث أو أحداث معينة مما يؤثر على استمراريتها. فالتقييم الفعال لمخاطر الأعمال في المراجعة يتطلب معرفة عن مجالين من أبعاد عمليات ارتباطات المراجعة Bell et al (2002, P98):

١ – مظاهر متميزة عن العميل وصناعته، مثل بيئة الأعمال لمنشأة العميل، الوضع المالي، والخصائص الإدارية، والبيئة الرقابية.

٢ – القدرات الممكنة لتحقيق أرباح من الارتباط مع العميل. والتي تأخذ باعتبارها كل من تكاليف تجميع مجموعة من الإجراءات المطلوبة لتخفيض مخاطر المراجعة، إلى مستوى مقبول، والتكاليف الإضافية المرتبطة بمخاطر الأعمال المتبقية، مثل تكاليف التقاضي والسمعة.

ففي ظل وجود سوق مراجعة تنافسي، يواجه المراجعون ضغوط لتخفيض أتعاب المراجعة، وبناء عليه، فإن الربحية في الأجل الطويل، بالنسبة لمكتب مراجعة، تتوقف على مدى قدرة المكتب على استرداد التكاليف الإجمالية للمراجعة، والتي تتضمن تكاليف مرتبطة بمخاطر أعمال المراجعة. ولذلك فإن مكتب المراجعة عند تقييمه للعملاء المرتقبين، يواجه ثلاثة مستويات من مخاطر الأعمال، قد يتعرض لها مكتبه بسبب قبوله لهؤلاء العملاء:

أ- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات منخفضة من مخاطر الأعمال؛ وهؤلاء يمكن قبولهم ومراجعة أعمالهم في ضوء ما تتطلبه معايير المراجعة المتعارف عليها.

ب- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة من مخاطر الأعمال؛ وهؤلاء يمكن رفضهم أو قبولهم، وإذا تم قبولهم فإن القدر اللازم من أعمال المراجعة الذي سيتم تنفيذه، يمكن زيادته بما يتفق مع المستويات المرتفعة من مخاطر الأعمال.

ج- عملاء قد يترتب على قبولهم مستويات مرتفعة للغاية من مخاطر الأعمال؛ وهؤلاء يجب على المراجع أن يعتذر عن قبول المهام الخاصة بهم، حيث قد تسبب له أضرار مهنية بالغة.

ثانيا: مرحلة قبول التكليف بعملية المراجعة:

تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تقدير كل من معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إعداد المطالبات بأتعاب مكتب المراجعة، وقدر التغطية التأمينية المناسبة لمواجهة الالتزامات المحتملة، نتيجة قبول عميل ما ذي مستوى معين من مخاطر الأعمال.

وفي هذه المرحلة، إذا ما قام أحد المكاتب بعمل نوع ما من التقدير لمستوى أو حجم مخاطر الأعمال على مستوى كل عميل (أو على مستوي مجموعة من العملاء)، فإنه يمكن تعديل معدلات الأتعاب التي سوف تستخدم عند إصدار المطالبات الخاصة بالعملاء، بما يتناسب والمستوى المقدر من مخاطر الأعمال، على أن يتم استخدام المعدلات الأكبر للعملاء ذوى مخاطر الأعمال ذات المستوى الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة درجة مخاطر الأعمال.

ثالثا: مرحلة تخطيط عملية المراجعة:

هناك خلاف في الرأي بين المراجعين، بخصوص ما إذا كان من الضروري أخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تخطيط عملية المراجعة. فالمعارضون يرون أن المراجعين لا يوفرون مستويات متفاوتة من التأكيد أو الثقة من خلال رأيهم المهني المتعلق بعملية المراجعة، وبناء على ذلك، فلا يجب أن يتأثر مستوى الثقة الذي يوفرونه في ضوء مخاطر الأعمال. أما المؤيدون، فيرون أن تغيير حجم إجراءات المراجعة في داخل الحدود الدنيا التي تتطلبها معايير المراجعة المتعارف عليها كرد فعل لمخاطر الأعمال يكون مسموحا به، بل ومرغوبا فيه أيضا. ولذلك يؤكدون على أنه من الملائم للمراجعين في حالة ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال التي قد يواجهونها، أن يقوموا بتجميع أدلة إضافية، وأن يخصصوا أفرادا على درجة عالية من الخبرة، وأن يقوموا بفحص أعمال المراجعة التي تتم بصورة مباشرة وشاملة، وذلك بالأخص في العمليات التي تتصف بارتفاع درجة التعرض للمشاكل القانونية [لطفي (٢٠٠٤)؛ الخطيب (٢٠٠١)].

رابعا: مرحلة تنفيذ عملية المراجعة:

تؤخذ مخاطر الأعمال في الاعتبار عند تحديد حجم إجراءات المراجعة الواجب تنفيذها لإتمام عملية المراجعة بالمستوى المقبول مهنياً، والذي يتفق ومعايير المراجعة المتعارف عليها. ففي حالة توقع المراجع لارتفاع مستوى مخاطر الأعمال لدى عميل معين، فإن ذلك قد يجعله يتجه نحو تنفيذ قدر من أعمال المراجعة

أكبر مما يبدو ضرورياً في الحالات العادية، وذلك للوفاء بمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها. الأمر الذي يمكن معه القول بأن ارتفاع مستوى مخاطر الأعمال يتوقع أن يصاحبه زيادة حجم العمل المطلوب لإتمام اجراءات المراجعة، وهذا ما يستتبعه زيادة في أتعاب عملية المراجعة.

خامسا: مرحلة تقييم عملية المراجعة:

يواجه المراجع في مرحلة تقييم عملية المراجعة أو مرحلة ما بعد إعداد التقرير، الأبعاد الحقيقية المتعددة المباشرة لمخاطر الأعمال، حيث يتعرض لنوعين من الصعوبات هما (الخسائر المادية - الأضرار الأدبية).

١- الخسائر المادية؛ وتنشأ عن مصدرين رئيسيين [صلاح (٢٠٠٢)]:

أ- الدعاوى القضائية التي يواجهها المراجع من قبل العملاء أو الغير، ويترتب عليها إلحاق أضرار مادية بالمراجع نتيجة التكاليف التي يتحملها لمواجهة هذه الدعاوى، كأتعاب المحامين، والتعويضات التي قد يحكم بها عليه قضائيا، وذلك بالإضافة إلى ما قد يتحمله من خسائر، نتيجة فقده جانباً من ايراداته المتوقعة بسبب ضياع جزء من وقته في متابعة هذه الدعاوى.

ب- الجزاءات التأديبية التي قد يتعرض لها المراجع، والتي يترتب عليها انخفاض حجم العمل المهني للمراجع، فضلا عما يستتبع ذلك من صدور مثل هذه الجزاءات من زيادة في التكاليف الخاصة بالمكتب، والتي قد تنشأ عن تطوير أعمال المراجعة الداخلية على أعمال المكتب لزيادة كفاءتها من جهة، وعن احتمال مراجعة النظير Peer Reviews من جهة أخرى.

٢ - الأضرار الأدبية؛ التي قد تنشأ عن احتمال فقدان المراجع لسمعته المهنية نتيجة تعرضه لأحد الموقفين السابقين، أي الدعاوى القضائية والجزاءات التأديبية، وما يترتب عليهما من انخفاض في حجم العمل المهني للمراجع، واحتمال فقد المكتب لبعض عملائه، وما يترتب على ذلك من انخفاض في الروح المعنوية لدى العاملين في المكتب.

وتختتم الباحثة هذا المبحث بانة لا يمكن ان تخلو برامج عملية المراجعة من الأخطاء والغش مما يؤدى الى زيادة مخاطر الأعمال، ولهذا يجب صياغة مجموعة من الاستراتيجيات لقياس وضبط هذا النوع من المخاطر وهو ما حدا بالباحثة نحو كتابة المبحث الثالث.

المبحث الثالث:

استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال

ناقشت الباحثة في المبحثين السابقين أهمية ومفهوم جودة الأداء المهني في المراجعة، وطبيعة مخاطر الأعمال للمراجع، وعلاقتها مع مخاطر المراجعة، ومن ثم دورها في إطار بناء نماذج لإدارة المخاطر في المراجعة، بشكل يمكن من التقييم السليم والشامل لمخاطر ممارسة المراجعة ككل، ويمكن أيضا من اتخاذ قرارات سليمة لقبول العملاء والاستمرارية معهم. الأمر الذي ينعكس في النهاية على جودة الأداء المهني من خلال التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المراجعون من ممارساتهم المهنية.

ونظرا لأهمية مخاطر الأعمال في ظل البيئة المعاصرة لممارسة الأعمال، وبناء على المبحثين السابقين، تقترح الباحثة في هذا المبحث مجموعة من الاستراتيجيات، التي تعمل على قياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة، وذلك من خلال تقسيمها إلى استراتيجيات تتعلق بقياس مخاطر الأعمال، واستراتيجيات تتعلق بضبط هذه المخاطر، كما يلي:

٣ - ١: استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال.

٣ - ٢: استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال.

٣ – ١: استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال:

لم تسع الدراسات السابقة لإيجاد مقاييس مباشرة لمخاطر أعمال المراجع، وقد يكون السبب في ذلك هو أن معظم منشآت المراجعة عبارة عن منشآت فردية أو تضامن، وبالتالي فإن قوائمها المالية غير متاحة للجمهور، ومن ثم تكون هناك صعوبة كبيرة في قياس مخاطر أعمال منشأة المراجعة، ونظرا للعلاقة بين مخاطر أعمال المراجع ومخاطر أعمال العميل المتمثلة في المخاطر الحتمية، فإنه يمكن قياس مخاطر أعمال المراجع بطريقة غير مباشرة من خلال المقاييس المتعلقة بالمنشأة محل المراجعة. وترى الباحثة أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة لقياس مخاطر الأعمال:

الاستراتيجية الأولى - رأي المراجعة المقيد:

يهدف المراجع إلى تعظيم دالة منفعته الاقتصادية، والتي تشمل عوائد مالية تتحقق من خلال الاحتفاظ بالعملاء الحاليين ومحاولة جذب عملاء آخرين، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدم إليهم، وكذلك عوائد غير مالية تتحقق من خلال قدرة المراجع الحفاظ على اسمه وسمعته المهنية. وليس أمام المراجع طريق لتحقيق ذلك إلا بإصدار رأي ملائم على القوائم المالية محل المراجعة، وذلك لتفادي مخاطر المراجعة التي يتعرض لها عندما يفشل في التحفظ في تقريره، على الرغم من وجود أخطاء ومخالفات جوهرية بالقوائم المالية، أو عندما يصدر رأيا متحفظا على القوائم المالية على الرغم من عدم وجود ما يبرر ذلك. ويترتب على ذلك تزايد احتمالات تعرض المراجع للمساءلة القضائية، وما يلصق به من إهمال وعدم عناية وتقصير. هذا فضلا عن الدعاوى التي توجه إليه سواء في محيط المهنة أو من جانب الأطراف الأخرى ذات الصلة، وما يلحق بالعملاء الحاليين والمرتقبين من خسائر.

الاستراتيجية الثانية - العسر المالي:

توجد مجموعة كبيرة من المقاييس المستخدمة في دراسات أتعاب المراجعة مثل الرافعة المالية؛ معدل العائد على الاستثمار؛ تاريخ الخسائر ونسبة السيولة السريعة. وقد ثبت أن هذه المقاييس تكون مصاحبة لاحتمال دخول المنشأة محل المراجعة في العسر المالي أو دخولها بالفعل، لذلك فإن هذه المقاييس يتوقع أن تكون ملاءمة للقياس. وقد قامت العديد من الدراسات في هذا المجال بتغطية نطاق واسع من الزمن، وبينت بأن ٥٠% من الشركات التي أفلست، لم تستلم تقرير معدل عن الاستمرارية في الفترة السابقة للإفلاس.

وتساءلت العديد من الدراسات كيف يمكن أن تفشل الأعمال في وقت قصير من استلامها تقارير مراجعة نظيفة؟، إذا كانت المراجعة لا تستطيع إعطاء إنذار مبكر عن احتمال فشل الأعمال، فما هو الجديد في ذلك؟ [Zuber (1983)؛ Krishnan and Krishnan (1997)؛ و(Clarkson and Simunic (1994)].

الاستراتيجية الثالثة- تغيير المراجع:

قامت العديد من الأبحاث بعمل مقارنة لفشل المراجعة بمجموعة الشركات التي قامت بتغيير المراجع، ولم يكن هناك مؤشرات لاحقة لفشل المراجعة. ويقوم المنهج السابق في الاختبار على منطق أن الشركة سوف تغير المراجع لإخفاء مشاكل قام بها المراجع الحالي ويهدد بالإفصاح عنها في التقرير [لمزيد من التفاصيل عن عوامل تغيير المراجع يمكن الرجوع مثلا إلى (Woo and Koh (2001]

وترى الباحثة أن هناك سببين رئيسيين لتغيير المراجع، الأول هو الرغبة في زيادة جودة عملية المراجعة، والثاني هو إحلال وتغيير المراجع الذي يهدد بعدم التعاون مع العميل في إصدار تقرير المراجعة. ويعتبر تغيير المراجع مقياسا غير مباشر لقياس مخاطر الأعمال. إذ يمكن للباحثة أن تلخص أهم العوامل المرتبطة بتغيير المراجعين فيما يلي:

أ- الضغوط المالية التي يتعرض لها العميل، بالإضافة إلى حجم العميل ودرجة نموه.

ب- مدى التزام المراجع بتقديم التقرير وفقاً لمبادئ المراجعة المتعارف عليها، وهذا العامل يعد من أهم العوامل التي تربط تغيير المراجع بمخاطر الأعمال، لما يترتب عليه تقديم هذا التقرير وإمكانية تفادي المراجع الإهمال والتقصير.

ج- قيمة الأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة.

ويرتبط تغيير المرجع بأتعاب المراجعة، وذلك من خلال العلاقة بين مخاطر الأعمال وتغيير المراجع، فقد برهنت العديد من الدراسات على أن أتعاب المراجع تعتبر العامل المؤثر في تغيير المراجع

الاستراتيجية الرابعة- الغش:

ترى الباحثة بأن الغش هنا يعني التحريف، والتحريف يختلف عن الخطأ من حيث النية في ارتكاب هذا الخطأ. وأن التفرقة بين التحريف المتعمد والخطأ يعتبر من الأمور الصعبة خصوصا في مجالات المحاسبة التي بها تقدير وحكم شخصي للمحاسب. وقد تم تصنيف الأخطاء والغش (التحريف) وما نتج عنها من مقاضاة ضد المراجعين والتعويضات التي دفعها المراجعين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو موضح في الجدول (٢).

ويتضح من هذا الجدول - رقم (٢) - أن غش الإدارة يلعب دوراً كبيراً في حدوث عملية المقاضاة ضد المراجعين حيث تبلغ حالات المقاضاة ٤٦% أي النصف (٤٧٢/٢١٧) من حالات الغش والأخطاء.

جدول (٢):حالات التحريف والأخطاء وحالات المقاضاة ضد المراجعين

بيان	حالات الغش والأخطاء		مدفوعات المراجعين		براءة المراجعين	المجموع
	عدد الحالات	نسبة %	أكثر من مليون $	أقل من مليون $		
حالات الغش (التحريف) :						
• غش الإدارة بخلاف المدفوعات غير القانونية.	٢٠١	%٤٣	٣٨	١٨	١٦	٧٢
• غش الإدارة- مدفوعات غير قانونية.	٧	%١	-	-	٣	٣
• اختلاسات الموظفين.	٩	%٢	-	٢	١	٢
مجموع	٢١٧	%٤٦	٣٨	٢٠	٢٠	٧٨
الأخطاء:						
• متعلقة بفشل الأعمال.	٨٣	%١٨	١١	٤	١٨	٣٣
• أخري.	١٤١	%٣٠	٤	٢٤	٢٩	٥٧
مجموع	٢٢٤	%٤٨	١٥	٢٨	٤٧	٩٠
حالات غير معروفة لعدم وجود معلومات كافية لتصنيفها.	٣١	%٦	-	٢	٣	٥
إجمالي	٤٧٢	%١٠٠	٥٣	٥٠	٧٠	١٧٣

المصدر : Ponemon (2000, P30).

وقد ركزت دراسات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية على أربعة متغيرات مستقلة للغش تؤثر على مخاطر الأعمال هي [Barron (2001) ؛Paul (2000)] :

أ- مجازاة المراجع التي تعكس إما الخسارة المادية (النقدية) من خلال المحاكم، أو الخسارة في سمعة المراجع نتيجة الفشل في اكتشاف الغش.

ب- متطلبات معايير المراجعة، والتي تعكس قدرة واضعي معايير المراجعة على زيادة مسئولية المراجعين لاكتشاف الغش أو التحريفات الأخرى.

ج- جودة هيكل الرقابة الداخلية، والتي تتمثل في توزيع الأخطاء الكتابية غير المتعمدة، والتي يجب على المراجع فحصها لاكتشاف أي تحريفات في القوائم المالية.

د- أتعاب المراجعة، والتي تعكس زيادة المنافسة في سوق خدمات المراجعة.

وتقترح الباحثة طريقة يمكن بها قياس الغش، من خلال العلاقة التالية:

FRAUD = a + b1 CSHOGRW + b2 SPIXIYNO + b3 ARINPTA + b4 SALECH 20 + b5 LOSSES + U

حيث أن الغش FRAUD متغير تابع كمؤشر للغش، والمتغيرات المستقلة هي:

CSHOFRW	تمثل النمو في الملكية، وتأخذ القيمة واحدا إذا كان النمو في الملكية من إصدار صكوك جديدة يساوي ١٠% فأكثر.
SPIXIYNO	تمثل البنود الخاصة والاستثنائية. ويأخذ القيمة واحد إذا كانت تقارير الشركة بها إما بنود خاصة أو بنود غير عادية.
ARINPTA	تمثل الحسابات المتعلقة بالتقييم. وتم حساب هذا المتغير بمعدل (الأصول + المخزون) / مجموع الأصول.
SALECH 20	تمثل نمو المبيعات. وتأخذ القيمة واحد إذا كان النمو في المبيعات في السنة الحالية يزيد عن ٢٠%
LOSSES	وتمثل الخسائر المادية. وتأخذ القيمة واحد إذا كانت الشركة قد حققت مكاسب سلبية أو خسائر
FRAUDRES.U	وتمثل إمكانية ارتكاب الغش، وهي عبارة عن بواقي الغش كأحد المتغيرات المستقلة في نموذج فشل المراجعة.

الاستراتيجية الخامسة - المخاطر الحتمية:

يقيس متغير المخاطر الحتمية احتمال احتواء القوائم المالية أخطاء مادية قبل تنفيذ عملية المراجعة، وفي ظل فرض ثبات العوامل الأخرى، يستجيب المراجعون للدرجة الأعلى من المخاطر الحتمية ببذل المزيد من الجهد، بما يؤدي إلى زيادة احتمال اكتشاف الأخطاء المادية، وقد تشير أيضا المخاطر الحتمية إلى وجود أرصدة حسابات أو مجموعة معاملات مالية تتطلب ممارسة حكماً مهنياً في تقييمها. وفي مثل هذه الحالات، قد تظل المخاطر الحتمية، وما قد ينتج عنها من مخاطر تقاضي أعلى من المستوى العادي دون النظر إلى مستوى الجهد المبذول، وبذلك فإن المخاطر الحتمية تقيس أيضاً مخاطر المنازعات القضائية البعدية للمراجعة، وبالتالي مخاطر الأعمال.

وتختم الباحثة هذه الاستراتيجيات بأنه توجد استراتيجيات أخرى تتمثل في مقاضاة المراجع وفشل المنشأة وفشل عملية المراجعة تظهرها الدراسة الميدانية.

٣ – ٢: استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال:

يوجد أربع أنواع من الاستراتيجيات لمواجهة تزايد تعرض المراجعين لمخاطر الأعمال Hall and Renner (1988)؛ Marshall et al. (1980)]:

الاستراتيجية الأولى: دور الإرشادات المهنية في اتخاذ القرارات القانونية:

أتفق كل من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA، ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC، وأغلب المحاكم، بأنه يوجد وجهات نظر مختلفة حول دور المعايير المهنية في مواجهة مخاطر الأعمال حيث يدافع المجمع عن وجهة النظر الخاصة، بأن المسئولية المهنية يجب أن يتم الحكم عليها عن طريق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما GAAP، ومعايير المراجعة المتعارف عليها GAAS، وفي ظل غياب تلك المعايير المقررة، يؤكد المجمع بأن آراء الخبراء يجب أن تؤخذ في الحسبان أما لجنة بورصة الأوراق المالية وأغلب المحاكم، فإنها ترى أن المراجعين يقع عليهم مسئولية تبليغ المعلومات في ضوء ما تتطلبه تلك المعايير المتعارف عليها سواء ما يتعلق بالمحاسبة أو المراجعة

ومن جهة أخري تقترح الباحثة مجموعة من المتطلبات تعمل على تدنية احتمال تعرض المراجعين لمخاطر الأعمال ومكوناتها، ويعتبر الآتي أحد الخطوات الإيجابية في الاعتراف بالمسئولية الإضافية للمهنيين المزاولين

أ- وضع وتطوير معايير المراجعة، وإرشاداتها بشكل يضمن الوفاء بالمتطلبات المتجددة لمهنة المراجعة

ب- إجراء عمليات فحص متبادلة بين مكاتب المراجعة بعضها البعض (مراجعة النظير)، مع الفحص الدوري لممارسات وإجراءات مكاتب المراجعة

ج- إنشاء قسم بمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، يتضمن مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية التي تزاول مراجعة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، والتي يجب أن تتصف بسمات خاصة.

د- القيام بدراسات متطورة وأبحاث دورية في المراجعة، باعتبارها ذات دور هام في اكتشاف طرق أفضل في كشف التحريفات العمدية أو الغش.

ه- تعليم وتثقيف المستخدمين، حيث يكون من الأهمية أن يتم تعليم المستثمرين والمستخدمين الآخرين الذين يقومون بقراءة القوائم المالية وتقارير المراجعين ونطاق وطبيعة عملهم.

و- توفير متطلبات الحماية للمراجعين، حيث يمكن للمجمع مساعدة الأعضاء المهنيين عن طريق توفير متطلبات محددة يتعين على المهنيين مراعاتها.

ز- عدم التهاون مع الأعضاء المهنيين عن السلوك والأداء غير السليم، مع تكوين جماعات للضغط والتأثير على إجراء تغيرات في القوانين لمصلحة المهنة.

الاستراتيجية الثانية: مدى استجابة وردود أفعال مكاتب المحاسبة والمراجعة:

نتيجة لتزايد مخاطر الاعمال وبالتالي الدعاوى القضائيه، بالإضافه إلى تهديد المسئوليه القانونيه، يجب أن تقوم مكاتب المحاسبة والمراجعة باتخاذ العديد من الوسائل والأساليب التي تهدف إلى تخفيض تلك المسئولية والالتزام القانوني المتوقع ولعل من أبرز تلك الوسائل والأساليب:

أ- تمتع المراجعين بالاستقلال والحياد.

ب- فهم طبيعة أنشطة وأعمال العميل مع الحفاظ على سرية العلاقات.

ج- الحصول على خطابي التعاقد والتمثيل وتوثيق عملية المراجعة بشكل ملائم.

د- الحفاظ على معايير الرقابة على الجودة.

ه- إتباع المعايير المهنية المقررة والالتزام بها.

و- التحري عن العملاء المتوقعين، والسعي نحو الحصول على نصيحة قانونية.

ز- الحفاظ على غطاء مهني كاف.

الاستراتيجية الثالثة: التأكيد على ضرورة وجود إصلاح في النظام القانوني

لقد تزايدت طلبات التعويضات ضد المراجعين لدرجة لا يمكن تصديقها، بل أن استرداد قيمة الخسائر المترتبة على عمل هؤلاء المراجعين قد فاق الحد للدرجة التي معها عجزوا عن سداد تلك التعويضات سواء من مواردهم الذاتية أو عن طريق التغطية التأمينية المهنية.

وقد دخلت المهنة في تحدي ضد مبدأ المسئولية المشتركة، والتي تجعل من كل مدعى عليه مسئول بالكامل عن كافة الأضرار محل التقييم في الدعاوى القضائية، بدون الأخذ في الاعتبار درجة كل مسئول في أحداث تلك الخسائر. ومن ثم فقد اهتمت التنظيمات المهنية بموضوع المسئولية القانونية للمراجعين، وذلك عن طريق الإتحاد الدولي للمحاسبة IFAC الذي شكل لجنة لدراسة الموقف العالمي لتلك المسئولية. وكذلك فإن مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز قد أشار إلى خطورة عدم التوازن فيما بين العلاقة ما بين المخاطر والتعويضات الأمر الذي من شأنه تهديد المصالح العامة للمجتمع، وذلك على النحو التالي Zavgren and Dugan (1990):

أ- مهنة المراجعة سوف تخسر بريقها في جذب أعضاء مهنيين من الخريجين النابغين.

ب- سوف ترتفع أتعاب المراجعة حتماً لمواجهة تغطية المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها المراجعين.

ج- مهنة المراجعة ليس لديها أية استعدادات لقبول مسئوليات جديدة وأعباء إضافية، ومثال ذلك الارتباط بالتجارة والتبادل الإلكتروني للمعلومات.

د- سوف ترفض مكاتب المحاسبة والمراجعة قبول عملاء يعملون في صناعات ذات مخاطر مرتفعة، كالمؤسسات المالية أو الصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة، حيث لا يوجد شك في أن الشركات التي تعمل في مثل تلك الصناعات في حاجة ماسة إلى عمليات مراجعة تتميز بالكفاءة والدقة، والانسحاب من عمليات مراجعة تلك الشركات سوف يعوق من تطوير القطاعات الحيوية للسوق William (1993).

وانطلاقا مما سبق، ترى الباحثة أنه توجد العديد من الأساليب والوسائل التي من شأنها التخفيض الإجباري للمسئولية المهنية للمراجعين، وبالتالي مخاطر الأعمال وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية والأنظمة القانونية المرتبطة على النحو التالي:

أ- تحديد قيد تعاقدي لمسئولية المراجع.

ب- التأمين الإجباري على المديرين.

ج- الغطاء التشريعي.

د- التأكيد على مبدأ المسئولية التناسبية

ه- تنظيم الشكل القانوني لمكاتب المحاسبة والمراجعة

الاستراتيجية الرابعة : تحديد أوجه دفاع المراجع في مواجهة الدعاوى القضائية:

حتى يتمكن عميل المراجعة- المدعي - من مقاضاة المراجع، فإنه يتعين توافر خمسة أمور تمثل التزام على العميل ويقع عبء إثباتها عليه، بحيث تمثل المتطلبات الأساسية والكامنة لرفع الدعاوى القضائية، حيث يجب أن يقوم المدعي بإيضاح الآتي Abdel-Khalik and Solomoon (2003):

أ- نوع العلاقة بين المراجع والمدعي، بمعنى وجود علاقة تعاقدية ظاهرة أو ضمنية.

ب- أن القوائم المالية كانت مضللة، وأن مراقبي الحسابات فشلوا في اكتشاف سرقة أو اختلاس جوهري عن طريق العاملين، أو أن المراجعين قد قاموا بإنشاء معلومات سرية للعميل وأن هذا التضليل كان السبب في حدوث الخسارة أو الضرر.

ج- أن يكون المدعي قد أصابه خسائر ولحقت به أضرار.

د- أن يكون المراجعون قد ارتكبوا إهمال عادي أو إهمال جسيم أو غش.

وانطلاقاً مما سبق، فإن المراجع سوف يقوم حتماً بالدفاع عن نفسه وأدائه لمهمه المراجعه، من خلال محامي، وفي ذلك الموقف عادة ما تستخدم مكاتب المحاسبة أحد أو مزيج من أوجه الدفاع الأربعة التالية:

أ- نقص الواجب عند أداء الخدمة.

ب- أداء المهمة بدون إهمال.

ج- الإهمال المشارك.

د- غياب العلاقة السببية.

وانطلاقا من الاستراتيجيات المقترحة السابقة تخلص الباحثة إلى أنه لنجاح الاستراتيجيات السابقة أن تتوافر عوامل مرتبطة بالعميل والمنشأة وهي:

أولا: العوامل المرتبطة بالعميل:

١ – قبول العميل والإبقاء عليه، وتقويم العملاء المنتظرين تقويماً كاملاً، بشكل يمكن المراجع من تحديد العملاء الذين قد يسببون مشكلات من خلال الفحص والمراقبة النظامية للعملاء، والتقويم الدوري لكل عميل لتحديد متى ينبغي أن تنتهي العلاقة (التعامل)، ومراجعة العملاء من حيث خبرات المقاضاة والقدرة على دفع الخدمات وخدمات الإدارة.

٢ – اتخاذ اتجاه الشك المهني في جميع التزامات المراجعة، حيث أن اتجاه الشك المهني لا يتطلب من المراجع أن يفترض بدون سبب عدم أمانة إدارة العميل، ولكن في تقييم مخاطر البيانات والوثائق المالية الخاطئة، ليست الأمانة هي القضية، ولكن اتجاه الشك المهني يشير إلى أن الإدارة قد يكون لديها الحافز والنية لإخفاء تقرير ما يتم اكتشافه في البيانات والوثائق المالية.

٣ – تجنب العمل خارج إطار خبرات مكتب المراجعة، بحيث لا يتم قبول العميل الذي قد لا تستطيع التعامل معه.

٤ – الحصول على معلومات كاملة عن أنشطة وأعمال العميل، والاتصال بالمراجعين السابقين والبنوك، والمحامين والمشتغلين الآخرين بالمهنة. ومراجعة الوثائق والبيانات المالية للفترة السابقة، وعوائد الضرائب وتاريخ نمو وتطور العميل. مع ملاحظة أشياء مثل التغيرات في الإدارة ، الملكية، الأحوال المالية، حالات المقاضاة وطبيعة عمل العميل.

٥ – تجنب التمدد الزائد للعلاقة بين العميل والمحاسبه، حيث أن المنشأة التي لديها أعضاء عاملين كمديرين وموظفين في المنشآت المرتبطة، قد تتعرض في الاهتمامات لو حدث شيء خطأ حيث أن علاقات العملاء الجيدة تساعد على حماية من المقاضاة.

٦ – استخدام خطابات الالتزام لمنع سوء التفاهم، وهناك بعض العناصر الهامة التي ينبغي تضمينها في خطابات الالتزام وهي:

أ- نوع العمل الذي يتم القيام به (مراجعة أو عمل ضريبي).

ب- مجال الخدمات متضمناً أي مقاضاة.

٧ – أداء مراجعة قانونية لكل التزام من التزامات المراجعة، وممارسة عناية شديدة في اختيار العملاء التي بها درجة عالية من المخاطرة القانونية، مثل الانقلاب السريع في المراكز المالية الرئيسية والضوابط الداخلية غير الكافية وغير الملائمة.

ثانيا: عوامل مرتبطة بمنشأة المراجعة:

١ – ضبط الجودة والتركيز داخل المكتب على الالتزام بالأخلاقيات المهنية وإجراءات وسياسات ضبط الجودة.

٢ – تعيين فريق العمل، حيث يجب تعيين فريق عمل كافي مؤهل للقيام بالتزامات المراجعة، مع التحقق من تدريبهم والإشراف عليهم كما ينبغي، وأنهم متفهمين كلياً لدرجة العناية المهنية المطلوبة.

٣ – تشجيع فريق العمل لطلب الإرشاد والاستشارة عند الضرورة.

٤ – التدريب المهني المستمر، وتركيز التدريب المهني على المعايير المهنية، والتقويم القضائي بتطبيق معايير عليا على هؤلاء الذين يدعون بأنهم محترفون ومهنيون في بعض الأحيان. لتطوير المعايير المهنية أو تتغير بشكل كامل.

٥ – الاستقلالية من حيث المظهر والجوهر، حيث أن عدم الاستقلالية يعتبر سبباً رئيسياً للعديد من القضايا القانونية ضد المراجعين، ولذا فمن المنطقي أنه إذا تأكد المراجع من استقلاليته فسوف يقل احتمال تعرضه للمقاضاة.

٦ – دراسة الدعاوى القضائية السابقة ضد المراجعين لمعرفة أسبابها وملابساتها وذلك بهدف تجنبها مستقبلاً.

٧ – التزام العناية المهنية الواجبة في جميع الأحوال وتحت أي ظروف، وذلك عن طريق تأدية التزامات المراجعة عند المستوى المهاري المتوقع من المراجعين الحريصين في ظل الظروف المماثلة.

٨ – الإعداد المناسب لبرنامج المراجعة، والتأكد من إتمامه بالدقة الكافية في ظل القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

٩ ـ التوصيف الدقيق لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، من خلال التحديد الكافي لفئات مستخدمي القوائم المالية.

١٠ ـ تجنب إبداء الآراء المتخصصة واللجوء دائما للخبراء، كوسيلة لجمع أدلة مراجعة كاملة وكافية خاصة، فيما يتعلق بالموضوعات التي تكون فيها معلومات المراجع محدودة وتتطلب رأي خبير.

١١ ـ اللجوء إلى الإرشاد القانوني بما يتناسب مع المسئولية القانونية للمراجع، وذلك قبل حدوث مشكلات قانونية.

١٢ ـ اللجوء للتأمين للحفاظ على ضمان المسئولية المهنية الكافية والمناسبة، حيث يعتبر التأمين دفاع ضد الخسائر وليس لتجنب الدعاوى القضائية.

١٣ ـ إقامة علاقات عامة جيدة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، التي تكون ذات فعالية لتجنب الدعاوى القضائية

١٤ ـ الحرص للحصول على خطاب التمثيل من إدارة العميل، وذلك كتأمين للحصول على الوثائق والبيانات المالية بالدقة المطلوبة.

١٥ ـ التقييم الدقيق والشامل لنظام المراجعة الداخلية للعميل، وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وذلك حتى يتم تحديد الاختبارات الفنية المناسبة على أساس سليم من المعلومات.

١٦ ـ تحديد مسئولية المراجع نحو اكتشاف الغش والأخطاء من قبل إدارة العميل، والقيام بالإجراءات المناسبة والكافية لاكتشافها والتقرير عنها.

١٧ ـ المراجعة الدفاعية، بما يعني قيام المراجع بتقييم أدائه المهني في جميع مراحل المراجعة، بالشكل الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه في حالة وجود أية مسائلة من الأطراف الأخرى.

وترى الباحثة أن هناك زيادة في المسئوليات القانونية للمراجع، وأنه يجب على المراجع أن يأخذ احتياطات أكثر من أجل التقليل من احتمال تعرضه للدعاوى القضائية، ويجب على المراجع ألا يضع تركيزه على تجنب المسئولية وإنما ينبغي وضع نظام التأمين، كنظام يمكن الرجوع إليه في حالة عدم قدرة المراجع على تجنب الدعاوى القضائية. ويمكن القول أنه في عصر المقاضاة يعتبر برنامج الوقاية من المسئولية ضروري وحيوي، والغرض من هذا البرنامج هو زيادة وعي المراجعين بمخاطر التقاضي وحمايتهم من آثارها ونتائجها.

المبحث الرابع:

الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث

تهدف الدراسة الميدانية إلى توضيح مدى تأثير استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة عملية المراجعة الخارجية. وتمثلت البيانات التي استخدمتها الباحثة في اختبار معنوية فروض البحث في البيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال توزيع قائمة الاستقصاء، والتي تم تصميمها بالشكل الذي يحقق أهداف البحث، لتجميع البيانات عن متغيرات الدراسة التي قد يكون لها اثر جوهري على متغيرات الدراسة.

وبناء عليه، يتناول هذا المبحث، تحديد عينة الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي، واختبار الفروض الرئيسية للبحث، ومن ثم تحليل التمايز. وذلك من خلال ما يلي:

٤ – ١: عينة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي.

٤ – ١ – ١: عينة الدراسة.

٤ – ١ – ٢: أساليب التحليل الإحصائي.

٤ – ٢: الأهمية النسبية لتأثير مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني

٤ – ٣: طبيعة مفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة (اختبار الفرض الأول).

٤ – ٤: انعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني للمراجع (اختبار الفرض الثاني).

٤ – ٥: أثر قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني (اختبار الفرض الثاني)

٤ – ٦: تحليل التمايز.

٤ – ١: عينة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي:

تعرض الباحثة في هذا الجزء طبيعة مجتمع الدراسة، ونسبة الردود، التي تمثل عينة الدراسة، من خلال توزيع قوائم الاستقصاء على ثلاثة فئات رئيسية، ومن ثم بيان بطبيعة الأساليب الإحصائية المستخدمة، في التحليل الإحصائي للدراسة، واختبار الفروض.

٤ – ١ – ١: عينة الدراسة:

قامت الباحثة بطرح محتويات الدراسة الميدانية في قائمة استقصاء كأداة لجمع البيانات، واعتمد في تصميمها على مجموعة من الافتراضات التي تكونت لدى الباحثة، من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة وتناولت هذه الاقتراحات:

أ- انعكاسات مخاطر الأعمال على برامج المراجعة.

ب- استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال.

ج- استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال.

د- تأثير كل من الاستراتيجيات السابقة على جودة عملية المراجعة

وذلك على مجتمع الدراسة المكون من ثلاث فئات رئيسية:

أ- الأكاديميين.

ب- مكاتب المحاسبة والمراجعة.

ج- طالب الخدمة

وشملت العينة ٢٥ من الأكاديميين، ٤٢ من العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة، و٤٥ من طالبي الخدمة تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وكانت نسبة الاستجابة الكلية ٨٤,٨% كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣): توزيع عينة الدراسة

فئات الدراسة	الاستقصاءات	الاستقصاءات الصحيحة	
	العدد	العدد	النسبة %
الأكاديميين	٢٥	٢٠	٨٠
مكاتب المحاسبة والمراجعة	٤٢	٣٥	٨٣,٣
طالبي الخدمة	٤٥	٤٠	٨٨,٩
الإجمالي	١١٢	٩٥	٨٤,٨

٤ – ١ – ٢: أساليب التحليل الإحصائي:

بعد تفريغ بيانات الاستمارات الصالحة (استمارتي استطلاع الرأي)، تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وذلك باتباع الأساليب التالية:

أولا: الأهمية النسبية:

حيث يتم حساب الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة، من الجدول التكراري المزدوج (حسب فئات الدراسة)، وذلك بهدف ترتيب أهم العبارات (المتغيرات) داخل كل بعد من أبعاد الدراسة ويتم حساب الأهمية النسبية من خلال العلاقة:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{مجـ (ت ، و)}}{\text{ن} \times \text{و}/}$$

حيث أن ت: التكرار المقابل لكل استجابة.

و: الدرجة المقابلة لكل استجابة.

و/: أكبر درجة استجابة (٥).

ن: إجمالي عينة الدراسة.

ثانيا: المتوسط الوزني:

حيث يتم حساب المتوسط الوزني (المرجح أو النوعي) لكل عبارة في كل بعد من أبعاد الدراسة، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{مجـ (ت ، و)}}{\text{ن}}$$

ثالثا: اختبار كروسكال وليز Kriskal-Wallis:

وهو اختبار لابارمتري بديل يستخدم بدل من تحليل التباين وفقاً للمعادلة:

$$\text{هـ} = \frac{١٢}{\text{ن}(\text{ن}+١)} \text{ مجـ}_{\text{و}=١}^{\text{ك}} \frac{\text{ر}_{\text{و}}^{٢}}{\text{ن}_{\text{و}}} - ٣(\text{ن}+١)$$

حيث أن: ك: عدد الفئات محل الدراسة.

رابعا: الانحدار المتدرج:

استخدمت الباحثة الانحدار المتدرج لتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع، وكذلك حساب معامل التحديد، لقياس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

وسوف تعرض الباحثة نتائج التحليل الإحصائي لأراء عينات الدراسة من خلال النقاط التالية:

١ ـ الأهمية النسبية.

٢ ـ اختبارات الفروض باستخدام (مقاييس النزعة المركزية ـ أسلوب كروسكال والس ـ الانحدار المتدرج).

٣ ـ تحليل التمايز.

٤ ـ ٢: الأهمية النسبية لتأثير مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني:

تم استخدام هذا الأسلوب لتوضيح مدى أهمية كل البنود والعناصر في قوائم الاستقصاء، وذلك لبيان الأهمية النسبية لمخاطر الأعمال وجودة الأداء المهني، ومن ثم الأهمية النسبية لأهم المقاييس المستخدمة لقياس تأثيرها على كفاءة وفاعلية مراجع الحسابات.

وتعرض الباحثة في الجدول رقم (٤)، الأهمية النسبية لتأثير مخاطر الأعمال على جودة المراجعة، وفقا لفئات الدراسة الثلاث الأكاديميين؛ مكاتب المحاسبة والمراجعة؛ وطالبي الخدمة

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية لتأثير مخاطر الأعمال على جودة عملية المراجعة

الأبعاد	الأهمية النسبية %		
	الأكاديميين	مكاتب المحاسبة والمراجعة	طالبي الخدمة
زيادة عناصر المصروفات التي يتحملها المراجع مثل أتعاب المحامين والمصروفات النثرية وما يترتب على حكم المحكمة في مغالاة تسوية المنازعات القضائية	٩١	٧٦	٥٥
الإيرادات الضائعة نتيجة الساعات المفقودة في المنازعات القضائية	٨٦	٧٣	٦١
توقف النشاط المهني	٩١	٧٤	٦٦
ارتفاع التكاليف الناشئة عن القيام بإجراءات فحص إضافية	٩٠	٨٢	٦٦
فقد العملاء الحاليين والمرتقبين وضياع الجهد الإضافي	٩٤	٨٠	٩٤
انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل.	١٠٠	٩٨	٩٤
تحديد مسئولية الإفصاح عن معاملات العميل موضوع الشك	٩٩	٩٧	٧٦
إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.	١٠٠	٩٣	٩٥
تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه	١٠٠	٨٨	٥٨

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (٤)، يتبين أن أهم التأثيرات هي:

أولا: من وجهة نظر الأكاديميين:

١ – انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل.

٢ – اعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.

٣ – تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه.

٤ – تحديد مسئولية الإفصاح عن معاملات العميل موضوع الشك.

ثانيا: من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة:

١ – انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل.

٢ – تحديد مسئولية الإفصاح عن معاملات العميل موضوع الشك.

٣ – إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.

٤ – تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه.

ثالثا: من وجهة نظر طالبي الخدمة:

١ – إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة، وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.

٢ – فقد العملاء الحاليين والمرتقبين وضياع الجهد الإضافي.

٣ – انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل.

وتؤكد الباحثة بانة من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة والاكاديميين وطالبى الخدمة ان متغير (انخفاض الروح المعنوية لافراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل) من اهم العوامل والابعاد امؤثرة على جودة عملية المراجعة وذلك بنسبة ٩٨% ، ١٠٠%، ٩٤% على التوالى.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للاستراتيجيات المقترحة، وتأثيرها كفاءة وفاعلية مراجع الحسابات، فإنها تظهر في الجدول التالي رقم (٥). الذي يتبين من خلال النتائج الواردة فيه، الأهمية لأهم الاستراتيجيات المقترحة لقياس مخاطر الأعمال على كفاءة وفاعلية مراقب الحسابات، من وجهة نظر عينة الدراسة (الأكاديميين – مكاتب المحاسبة والمراجعة – طالبي الخدمة)، ويتضح من الجدول أن أهم تلك المقاييس من منظور الفئات الثلاث هي:

أولا: من وجهة نظر الأكاديميين:

١ – فشل المنشأة.

٢ – مقاضاة المنشأة.

٣ – فشل عملية المراجعة.

ثانيا: من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة:

١ – تغيير المراجعين.

٢ – فشل المنشأة.

٣ – رأي المراجعة المقيد (المتحفظ).

ثالثا: من وجهة نظر طالبي الخدمة:

١ – فشل المنشأة.

٢ – تغيير المراجعين.

٣ – فشل عملية المراجعة.

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية لأهم المقاييس المستخدمة لقياس تأثير أبعاد مخاطر الأعمال على كفاءة وفاعلية المراجع

الأبعـــــــــاد	الأهمية النسبية %		
	الأكاديميين	مكاتب المحاسبة والمراجعة	طالبي الخدمة
رأي المراجعة المقيد (المتحفظ)	٨٤	٥٥	٦٢
العسر المالي	٨٤	٥١	٧٢
تغيير المراجعين	٨٩	٦٠	٨٣
الغش	٨٨	٤٧	٦٠
مقاضاة المراجع	٩٢	٥٠	٧١
المخاطر الحتمية	٩١	٤٩	٧٢
فشل عملية المراجعة	٩٢	٤٩	٧٨
فشل المنشأة	٩٤	٥٨	٨٨

وكذلك يتضح من جدول رقم (٥) ان فشل المنشاة يعد من اهم الأبعاد التى تؤثر فى مخاطر الأعمال ومن ثم على كفاءة وفاعلية اداء المراجع وذلك وفقا لاراء عينة الدراسة جميعها وذلك بنسبة ٩٤%،٥٨%،٨٨% على التوالى.

٤ – ٣: طبيعة مفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة (اختبار الفرض الأول):

في هذا الجزء، تقوم الباحثة باختبار الفرض الأول، ولذلك للتعرف على ما إذا كان هناك تداخل وتشابك، لمفهوم مخاطر الأعمال للمراجع في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة. وفي البداية تعرض الإحصاءات الوصفية، لبيانات هذا الفرض، من ثم نتائج الاختبار من خلال اختبار كروسكال وليز.

وتظهر الإحصاءات الوصفية لبيانات الفرض الأول في الجدول رقم (٦)، من خلال عرض الإحصاءات الوصفية للأهمية النسبية لمفهوم وأبعاد مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة، من وجهة نظر عينة الدراسة (الأكاديمي– مكاتب المحاسبة والمراجعة – طالبي الخدمة) (السؤال الثاني).

الجدول رقم (٦): الإحصاءات الوصفية لبيانات الفرض الأول

المخاطر	الأكاديميين		مكاتب المحاسبة والمراجعة		طالبي الخدمة	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
عدم قدرة المنشأة على تحقيق عائد مناسب على الاستثمار	٤,٤٠	٠,٥٠	٣,٨٣	٠,٢٧	٤,٦٣	٠,٦٣
عدم التمكن من التنبؤ باستمرارية المنشأة	٤,٨٠	٠,٤١	٢,٧٤	١,٢٢	٢,٧٨	١,١٤
زيادة الاعتماد على الاقتراض وضعف السيولة	٤,٦٠	٠,٥٠	٣,٩١	١,٢٩	٣,٣٨	٠,٩٥
ضعف القدرة الإنتاجية للمنشأة وانخفاض حجم المبيعات والعمالة وتدهور العديد من قطاعات المنشأة	٤,٩٥	٠,٢٢	٣,٧٤	١,٤٠	٣,٧٣	٠,٢٨
عدم مواكبة المنشأة للتطورات التكنولوجية السريعة، المنافسة، النمو، وكذلك التواءم مع المتغيرات الاجتماعية	٤,٥٥	٠,٥١	٣,٦٦	٠,٨٧	٤,٢٥	١,١٣
عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	٥,٠٠	٠,٠٠	٣,٧٤	٠,٠١	٤,٢٨	٠,٩٣
عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال	٤,٩٥	٠,٢٢	٣,٨٠	٠,٩٦	٣,٠٣	٠,٥٣
استمرار استخدام الأصول الثابتة القديمة لعدم وجود أموال متاحة للإحلال.	٥,٠٠	٠,٠٠	٤,١٤	٠,٩١	٢,٦٧	١,١٠
فقد مورد أو عميل رئيسي أو منحة أو حق اختراع نتيجة للتدهورات المالية.	٤,٨٠	٠,٤١	٤,٦٣	٠,٤٩	٣,٢٠	١,٠٩
حدوث خسائر التشغيل المتكررة وعجز رأسمال العامل وتدفقات نقدية سالبة من العمليات	٤,٦٥	٠,٤٩	٤,٨٠	٠,٤٧	٣,٣٣	٠,٥٧

انخفاض حجم ومحتوى دفتر الطلبيات والخسائر المحتملة في العقود الطويلة الأجل وزيادة المخزون بشكل كبير أو تقادمه.	٤,٦٠	٠,٥٠	٣,٨٣	٠٩٥	٣,٤٠	٠,٨٤
انخفاض أسعار اسهم المنشأة وتدهور رتب الجودة لأسهم المنشأة.	٤,٦٠	٠,٥٠	٤,٢٠	١,١١	٣,٠٨	١,٣٧
التأثير على سلوكيات الأفراد وحدوث لا مركزية في التنظيم	٤,٧٠	٠,٤٧	٤,٣٤	٠,٩١	٣,٧٨	٠,٨٣
ارتفاع تكاليف عملية المراجعة	٤,٨٠	٠,٤١	٤,٢٣	٠,٧٧	٣,٩٣	٠,٧٣
تعقد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وصعوبة الرقابة عليها	٤,٦٠	٠,٥٠	٤,٠٠	٠٧٣	٣,٠٨	٠,٨٦
عدم مصداقية القوائم المالية لإحلال عمليات الفحص محل المراجعة	٤,٤٥	٠,٥١	٤,٤٣	٠,٨٨	٢,٨٥	٠,٧٧
الفشل في اكتشاف الأخطاء والغش	٤,٤٥	٠,٥١	٣,٦٠	٠,٨١	٤,٠٣	٠,٩٢
الفشل في إجراء استفسارات مناسبة داخل وخارج المنشأة	٤,٤٥	٠,٥١	٤,٢٩	٠,٤٦	٤,٦٠	٠,٥٥
عدم التوصل لاستنتاجات سليمة بشأن العديد من قضايا المنشأة	٤,٥٥	٠,٥١	٤,٥٧	٠,٥٠	٢,٨٨	١,١٨
ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال	٥,٠٠	٠,٠٠	٤,١٤	٠,٨٥	٣,٥٠	٠,٩٦

ويتبين من النتائج الواردة في هذا الجدول (٦)، ما يلي:

١ ـ اهتمت فئة الأكاديميين بالأبعاد التالية: عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل؛ استمرار استخدام الأصول الثابتة القديمة لعدم وجود أموال متاحة للإحلال؛ ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال، بمتوسط (٥).

٢ ـ اهتمت فئة مكاتب المحاسبة والمراجعة بالبعد "حدوث خسائر التشغيل المتكررة وعجز رأسمال العامل وتدفقات نقدية سالبة من العمليات"، بمتوسط (٤,٨٠) وبانحراف معياري (٠,٤٧) بينما اهتمت فئة طالبي الخدمة بالبعد "عدم قدرة المنشأة على تحقيق عائد مناسب على الاستثمار"، بمتوسط (٤,٦٣) وبانحراف معياري (٠,٦٣).

أما اختبار الفرض الأول فتظهر نتائجه في الجدول التالي رقم (٧)، من خلال استخدام اختبار كروسكال وليز (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر متوسطين)، ويعرض جدول رقم (٧) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٧): طبيعة مفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة

المخاطر	كروسكال وليز Chi- Square	P-Value	المعنوية
عدم قدرة المنشأة على تحقيق عائد مناسب على الاستثمار	٨,٦٩٤	٠,٠١٣	معنوي
عدم التمكن من التنبؤ باستمرارية المنشأة	٣٥,١٨٥	٠,٠٠	معنوي
زيادة الاعتماد على الاقتراض وضعف السيولة	١٨,٢٥٠	٠,٠٠	معنوي
ضعف القدرة الإنتاجية للمنشأة وانخفاض حجم المبيعات والعمالة وتدهور العديد من صناعات المنشأة	١٤,٩١٤	٠,٠٠١	معنوي
عدم مواكبة المنشأة للتطورات التكنولوجية السريعة ، المنافسة ، النمو ، وكذلك التواءم مع المتغيرات الاجتماعية	١٥,٦٩٩	٠,٠٠	معنوي
عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	٢٥,١٦٢	٠,٠٠	معنوي
عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية لراس المال	٤٩,٢٩٤	٠,٠٠	معنوي
استمرار استخدام الأصول الثابتة القديمة لعدم وجود أموال متاحة للإحلال	٥٠,٤٨٧	٠,٠٠	معنوي
فقد مورد أو عميل رئيسي أو منحة أو حق اختراع نتيجة للتدهورات المالية	٤٦,٤٤١	٠,٠٠	معنوي
حدوث خسائر التشغيل المتكررة وعجز رأسمال العامل وتدفقات نقدية سالبة من العمليات	٦٠,٨٠٤	٠,٠٠	معنوي
انخفاض حجم ومحتوى دفتر الطلبيات والخسائر المحتملة في العقود الطويلة الأجل وزيادة المخزون بشكل كبير أو تقادمه	٢٢,٩٩٤	٠,٠٠	معنوي
انخفاض أسعار اسهم المنشأة وتدهور رتب الجودة لاسهم المنشأة	٢٠,٧٦٣	٠,٠٠	معنوي
التأثير على سلوكيات الأفراد وحدوث لا مركزية في التنظيم	١٦,٨٦٣	٠,٠٠	معنوي
ارتفاع تكاليف عملية المراجعة	١٨,٤٢٤	٠,٠٠	معنوي
تعقد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وصعوبة الرقابة عليها	٤٠,٨٦٤	٠,٠٠	معنوي
عدم مصداقية القوائم المالية لإحلال عمليات الفحص محل المراجعة	٤٩,٤٩٢	٠,٠٠	معنوي
الفشل في اكتشاف الأخطاء والغش	١٣,١٥٤	٠,٠٠	معنوي
الفشل في إجراء استفسارات مناسبة داخل وخارج المنشاة	٧,٦٣٠	٠,٠٠١	معنوي
عدم التوصل لاستنتاجات سليمة بشأن العديد من قضايا المنشأة	٣٨,٧٤٦	٠,٠٢٢	معنوي
ضعف سمعة الإدارة في مجتمع الأعمال	٣٥,٦٠١	٠,٠٠	معنوي

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (٧)، يتبين معنوية جميع الأبعاد عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة وبهذا للتحقق من الفرض الأول. ***وبالتالي فإنه "يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة"*** ، ومما يؤكد ايضا صحة الفرض ان جميع متغيرات الاسئلة التى تثبت صحة الفرض جميعها معنوية.

٤ – ٤: انعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني للمراجع (اختبار الفرض الثاني):

تقوم الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى انعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، والذي يمثل اختبار الفرض الثاني، وذلك من خلال بيان أولا الإحصاءات الوصفية لبيانات هذا الفرض، ومن ثانيا نتائج اختبار كروسكال وليز، للتعرف على صحة هذا الفرض من عدمه.

وتظهر الإحصاءات الوصفية لبيانات هذا الفرض، في الجدول رقم (٨)، للتعرف على الأهمية النسبية لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة عملية المراجعة "من وجهة نظر عينة الدراسة (الأكاديميين مكاتب المحاسبة والمراجعة- طالبي الخدمة).

جدول رقم (٨): الإحصاء الوصفي لبيانات الفرض الثاني

المخاطر	الأكاديميين		مكاتب المحاسبة والمراجعة		طالبي الخدمة	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
زيادة عناصر المصروفات التي يتحملها المراجع مثل أتعاب المحامين والمصروفات النثرية وما يترتب على حكم المحكمة في مغالاة تسوية المنازعات القضائية .	٤,٥٥	٠,٥١	٣,٨٠	٠,٩٣	٢,٧٥	٠,٧٨
الإيرادات الضائعة نتيجة الساعات المفقودة في المنازعات القضائية .	٤,٣٠	٠,٤٧	٣,٦٦	٠,٨٧	٣,٠٥	٠,٦٤
توقف النشاط المهني.	٤.٥٥	٠.٥١	٣,٦٩	١,٣٠	٣,٣٠	٠,٤٦
ارتفاع التكاليف الناشئة عن القيام بإجراءات فحص إضافية	٤,٥٥	٠,٥١	٤,١١	٠,٩٠	٣,٣٠	٠,٨٨
فقد العملاء الحاليين والمرتقبين وضياع الجهد الإضافي	٤,٧٠	٠,٤٧	٤,٠٠	٠,٧٧	٤,٧٠	٠,٦٩
انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشأت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل	٥,٠٠	٠,٠٠	٤,٨٩	٠,٤٠	٤,٧٠	٠,٦١
تحديد مسئولية الإفصاح عن معاملات العميل موضوع الشك	٤,٩٥	٠,٢٢	٤,٨٣	٠,٣٨	٣,٨٠	٠,٦٩

إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.	٥,٠٠	٠,٠٠	٤,٦٦	٠,٤٨	٤,٧٣	٠,٤٥
تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه	٥,٠٠	٠,٠٠	٤,٤٠	٠,٦٩	٢,٨٨	٠,٤٠

ومن خلال النتائج الواردة في هذا الجدول (٨)، يتبين أن.

١ - اهتمام فئة الأكاديميين بالأبعاد: انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل؛ إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر؛ تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه) بمتوسط (٥) وبانحراف معياري (٠,٠٠).

٢ - اهتمت فئة مكاتب المحاسبة والمراجعة بالبعد "انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل" بمتوسط (٤,٩٨) وبانحراف معياري (٠,٤٠).

٣ - بينما اهتمت فئة طالبي الخدمة بالبعد "إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والارتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر" بمتوسط (٧٣.) وبانحراف معياري (٠,٤٥).

ولاختبار وجود اختلاف معنوي بين متوسط أراء فئات الدراسة، حول الأبعاد المتعددة لمخاطر الأعمال التي تؤثر على أتعاب المراجعة الخارجية، تم استخدام اختبار كروسكال وليز، ويعرض جدول رقم (٩) نتائج هذا الاختبار الذي يتضح من النتائج الواردة فيه، معنوية جميع الأبعاد عند مستوى معنوية ٥% ، حيث أن قيم P-Value اقل من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على وجود اختلاف معنوي بين متوسط أراء فئات الدراسة وبهذا يتحقق صحة الفرض الثاني. وبالتالي فإن ***هناك تأثير لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني.***

جدول رقم (٩): انعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني للمراجع

المخاطر	كروسكال، وليز Chi - Square	P-Valuc	المعنوية
زيادة عناصر المصروفات التي يتحملها المراجع مثل أتعاب المحامين والمصروفات النثرية وما يترتب على حكم المحكمة في مغالاة تسوية المنازعات القضائية.	٤٢,٧١٣	٠,٠٠	معنوي
الإيرادات الضائعة نتيجة الساعات المفقودة في المنازعات القضائية.	٣٣,٣٢٩	٠,٠١٠	معنوي

توقف النشاط المهني	٢٤,٤٨٦	٠,٠٠	معنوي
ارتفاع التكاليف الناشئة عن القيام بإجراءات فحص إضافية	٢٥,٦٩٣	٠,٠٠	معنوي
فقد العملاء الحاليين والمرتقبين وضياع الجهد الاضافي.	٢١,٥٧٧	٠,٠٠	معنوي
انخفاض الروح المعنوية لأفراد منشآت المراجعة ونقص مجهودات الممارسة والعمل	٨,٠٠٠	٠,١٨	معنوي
تحديد مسئولية الإفصاح عن معاملات العميل موضوع الشك	٦٢,٦٨٥	٠,٠٠	معنوي
إعادة صياغة بعض القواعد والفروض الأساسية لمهنة المراجعة وتغيير في المفاهيم لدى المراجعين والاتقاء بفكرهم بما يتلاءم وهذا النوع الجديد من المخاطر.	٨,٤٧١	٠,٠١٤	معنوي
تحديد مسئولية المراجع القانونية نحو عملائه	٧٢,٧٦٦	٠,٠٠	معنوي

ومن خلال عرض الجدول رقم (٩) يتضح للباحثة بان متغير " تحديد مسئولية الافصاح عن معاملات العميل موضوع الشك " يعد من اهم المتغيرات الخاصة بمخاطر الاعمال والتى تؤثر على جودة الاداء المهنى للمراجع.

٤ – ٥: أثر قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني للمراجع (اختبار الفرض الثاني):

لاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج، حيث يتم تحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع (متوسط أراء فئات الدراسة حول قياس وضبط مخاطر الأعمال). يعرض جدول رقم (١٠) لتقديرات نماذج الانحدار المتدرج.

جدول رقم (١٠): تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

المتغيرات المستقلة	معامل التحديد R2	F (sig.)	المتغيرات المستقلة	التقديرات			
					β	T	(Sig.)
استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال	٠,٧٢٧	٣٩,٠٢٩ (٠,٠٠)	$X_{41.3}$	Constant	٠,٤٧٢	٢,٤٣٩	٠,٠٥٤
			$X_{41.6}$	$X_{41.3}$	٠,٣١٤	٥,٠٥٨	٠,٠٠
			$X_{41.14}$	$X_{41.6}$	٠,٢٣٨	٤,٠١٣	٠,٠٠
			$X_{41.2}$	$X_{41.14}$	٠,١٢٢	٣,٦٠٤	٠,٠١
			$X_{41.7}$	$X_{41.2}$	٠,١٨٧	٢,٦١٨	٠,٠١
			$X_{41.11}$	$X_{41.7}$	٠,١٦٥	٣,٤٤٨	٠,٠١
				$X_{41.11}$	٠,١١٨	٢,٢٧٥	٠,٠٢٥

استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال	٠,٣١٣	١٠,٢٦٠	X 42.5	Constant	٢,٣٢	٥,١٣٣	٠,٠٠
		(٠,٠٠)	X 42.8	X 42.5	٠,٢٩٣	٣,٧٦٠	٠,٠٠
			X 42.3	X 42.8	٠,٢٣٩	٤,٣٠٨	٠,٠٠
			X 42.2	[illegible]	٠,٢٣٢	٢,٦٢٤	٠,٠١
				X 42.2	٠,١٧٠	٢,٥٣٤	٠,٠١٣

ويتضح من الجدول رقم (١٠) معنوية نماذج الانحدار المقدرة، حيث أن قيمة F تساوي ٣٩,٠٢٣٩ لنموذج انحدار Y على المتغيرات المستقلة (استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال)، وتساوي ١٠,٢٦٠ لنموذج انحدار Y على المتغيرات المستقلة (استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال)، والقيمة الاحتمالية Sig. هي (٠,٠٠) للنماذج الأربعة، وكذلك يتضح معنوية معاملات الانحدار من خلال اختبار t والقيمة الاحتمالية له

كما يتضح من الجدول السابق، أن أهم استراتيجيات قياس مخاطر الأعمال التي تؤثر في المتغير التابع هي (X41.11, X41.7, X41.2, X41.14, X41.6, X41.3)، وتفسر ٧٢,٧% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y. وأن استراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال التي تؤثر في المتغير التابع هي (X42.2, X42.3, X42.8, X42.5) ، وتفسر ٣١,٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y وبهذا يتحقق صحة الفرض الثالث، إذ أن ***قياس وضبط مخاطر الأعمال يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني***

وقد قامت الباحثة باختبار لأهم العوامل الواجب توافرها لاستراتيجيات القياس والضبط لمخاطر الأعمال، والتي تظهر نتائجها في الجدول التالي رقم (١١) الذي يبين معنوية نماذج الانحدار المقدرة حيث أن قيمة F تساوي ٣١,٧٢٧، لنموذج انحدار Y على المتغيرات المستقلة عوامل العميل، و (٤٨,٤٥٨) لنموذج انحدار Y على المتغيرات المستقلة عوامل المنشأة، والقيمة الاحتمالية Sig. هي (٠,٠٠) للنماذج الأربعة، وكذلك يتضح معنوية معاملات الانحدار من خلال اختبار t والقيمة الاحتمالية له.

ويتضح من الجدول رقم (١١)، أن أهم العوامل المتعلقه بالعميل التي تؤثر في المتغير التابع هي (X52, X56)، وتفسر ٤١,٤% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y. وأن العوامل المتعلقة بالمنشأة التي تؤثر في المتغير التابع هي (X66, X68)، وتفسر ٥١,٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y.

ثالثا: مثال تطبيقي

ثالثا :

نتائج البحث والتوصيات

أولاً : النتائج:

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة، لقياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة، على الجودة الأداء المهني للمراجع. إذ تلقى مخاطر الأعمال للمراجع، أهمية في ظل تغيرات بيئة الأعمال، وما صاحبها من تساؤلات كثيرة، أثيرت حول دور المحاسبة والمراجعة، في الأزمات التي تعرضت لها البيئة المعاصرة، لعل أبرزها انهيار Enron، وما ثار حول دور Arthur Andersen في ذلك.

ولتحقيق ذلك، قسمت الباحثة هذا البحث إلى أربعة مباحث أساسية، متبعة المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات واختبار الفروض الثلاث الرئيسية للبحث. ومن خلال ذلك توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

١ – ندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين مخاطر الأعمال وجودة عملية المراجعة بشكل مباشر، ولهذا يمكن الاعتماد على الدراسات الأجنبية في وضع إطار لصياغة الأحكام المهنية عن مخاطر المنازعات القضائية، كأحد مكونات مخاطر الأعمال، وذلك بالطرق التي تزيد من وعي المراجع وإدراكه لأهمية خصائص منشأة العميل في تحديد مخاطر المنازعات القضائية.

٢ – اتفقت الدراسات السابقة والتي تختص بإبراز العلاقة بين مخاطر الأعمال وجودة عملية المراجعة، على ضرورة أن تأخذ في الاعتبار مخاطر المنازعات القضائية، وذلك في مراحل تخطيط عملية المراجعة وتسعير خدماتها، حيث فرضت هذه المخاطر بنود جديدة يجب أن تتضمنها أصول مهنة المراجعة ، وذلك في العقود بين المراجع والعميل.

٣ – يمكن تطبيق إدارة المخاطر في المراجعة، من الوصول إلى تقييم شامل لمخاطر ممارسة المراجعة، تأخذ بحسبانها مخاطر الأعمال للعميل، ومخاطر المراجعة، ومخاطر الأعمال للمراجع. وهذا ما يساهم في الحد من مخاطر الأعمال، من خلال الوصول إلى قرارات سليمة في قبول العملاء، الذي يترتب عليهم مخاطر أعمال منخفضة.

٤ – تواجه مهنة المراجعة تحدياً جديداً، وهو الدعاوى القضائية ضد أعمال المراجع، وهو ما يلقى على المراجعين بعبء ثقيل ويؤدي لتقليل جودة عملية المراجعة.

٥ – في إطار أهمية تطبيق إدارة المخاطر على المراجعة، والتقييم الشامل لمخاطر ممارسة المراجعة، يمكن القول أن عناصر الرقابة على جودة الأداء المهني، تمثل مدخلا مهما للتجنب أو للتقليل من مخاطر الأعمال في المراجعة، وذلك اعتمادا على الربط بينها وبين إدارة المخاطر.

٦ – أن مفهوم مخاطر الأعمال لم يتم تحديده بوضوح في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة ويوجد تداخل وتشابك حول هذا المفهوم .

٧ – يمكن ضبط مخاطر الأعمال عن طريق وضع مجموعة من الاستراتيجيات العملية.

٨ – توجد صعوبة في وضع استراتيجيات لقياس مخاطر الأعمال مباشرة، نظرا لان معظم مكاتب المراجعة هي منشآت فردية أو تضامن، وبالتالي فإن قوائمها المالية غير متاحة لجمهور العامة، ولذلك يتم قياسها بطريقة غير مباشرة من خلال المقاييس المتعلقة بمخاطر أعمال المنشاة محل المراجعة.

٩ – يتم نمذجة التغيرات في بيئة المنازعات القضائية كمتغيرات مستقلة خارجية وكعناصر تكاليف غير متوقعه، ويفترض أن هذه العناصر دالة لثروة منشأة المراجعة، وبالتالي فهي تنقض بشكل قوى على موردي خدمة المراجعة عالية الجودة ذوى الثروة أكثر من موردي خدمة المراجعة منخفضة الجودة الأقل ثروة.

١٠ – موردو خدمة المراجعة محايدون تجاه المخاطر، لذا فإن القيمة المتوقعة للتوزيع الاحتمالي للخسائر الناشئة عن المنازعات القضائية، هي فقط التي تؤثر في اتخاذ قرار منشأة المراجعة.

١١ – يستطيع عملاء المراجعة اختيار تصديق من بين ثلاثة مستويات من جودة التصديقات هي شراء خدمة مراجعة تقوم بها منشأة مراجعة كبيرة الحجم Big 6 ، أو شراء خدمة مراجعة تقوم بها منشأة مراجعة non Big 6 - أو شراء خدمة فحص.

ثانياً: التوصيات:

تنقسم التوصيات، التي يمكن لهذا البحث أن يوصي بها إلى ما يلي:

١ – توصيات للدراسة الأكاديمية:

أ- أن يتم تدريس مقرر المراجعة في الجامعات والمعاهد العلمية، في ضوء مدخل المخاطر وفقا لأحد المعايير الصادرة، وذلك من خلال إطار متكامل لقياس وضبط المخاطر.

ب- الاهتمام بتأهيل المراجع في مجال الطرق الكمية وبحوث العلميات، وكذلك الإحصاء الرياضي وذلك لأن المدخل الحديث للمراجعة في الدول المتطورة، أصبح يعتمد بشكل رئيسي على مهارة وتأهيل المراجع في هذا المجال.

٢ – توصيات للممارسة المهنية:

أ- ضرورة قيام المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة، المعترف بها عالميا، بإصدار دراسات متكاملة، تشكل الإطار النظري الموضوعي الذي يتم الاسترشاد به في الممارسة المهنية، فيما يتعلق لقياس وضبط المخاطر، وذلك كبديل عن تلك الإصدارات المنفصلة، والتي تفتقر في كثير من الأحيان للربط فيما بينها وإظهار كيفية الاستفادة العملية منها، ودراسة مخاطر التقاضي بشكل يتلاءم مع البيئة المصرية.

ب- العمل على تطوير شكل تقرير المراجعة الحالي، ليفصح عن درجة المخاطرة النهائية التي يتحملها المراجع، في سبيل إبداء الرأي المهني، وكذلك أسباب قبول درجة معينة من المخاطر، وذلك لإخلاء مسئولية المراجع، بشرط أن تكون درجة المخاطر المحددة، قد خضعت للموضوعية الكاملة عند تحديدها.

ج - تصنيف مكاتب المراجعة الأعضاء في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية إلى فئات ومستويات، تتناسب مع إمكانيات كل مكتب في تقديم خدمات المراجعة للعملاء، من حيث الموارد البشرية المتاحة للمكتب والموارد المادية والتكنولوجية الحديثة في المراجعة، بحيث يصبح لكل فئة الحق في مراجعة حجم معين من الشركات، ومع مراعاة إمكانية انتقال المكتب من فئة إلى فئة أخري أعلى إذا توافرت له الشروط اللازمة.

د- أن يهتم المراجعون بدراسة وتحليل قضـــايا الإدانـة، المرفوعة ضد أعضاء المهنة والأحكام الصادرة بشأنها، للعمل على تفاديها.

هـ- الإسراع في إصدار قانون تطوير المهنة في مصر، لما يتضمنه من قواعد ترقي بالمهنة إلى المستوي المرغوب، وتتصف بجودة الأداء المهني، مع ضرورة توافر كيان قانوني، له سلطه الإلزام المهني يأتمر أعضاؤه بأوامره وتعليماته.

و- ضرورة قيام لجنة المعايير الدولية للمراجعة بصياغة وإعداد معيار ضمن معاييرها، يحدد طبيعة ونطاق مسئولية المراجع تجاه انتهاكات العملاء للقوانين واللوائح، ويحدد له القواعد والإرشادات اللازمة لفحص تلك المجالات.

مراجع البحث

أولا: مراجع باللغة العربية:

أ – الكتب :

١) د. أمين السيد لطفي، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة أداء مراقبي الحسابات**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)

٢) د. أمين السيد لطفي، **المراجعة في عالم متغير**، (القاهرة: بدون ناشر، ٢٠٠٢).

٣) د. أمين السيد لطفي، **الأهمية النسبية والمخاطر والمعاينة في المراجعة**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٤).

ب – دوريات:

١) د. إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، " نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجع بجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي و تقييم القرناء: دراسة نظرية ميدانية تطبيقية "، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (السنة الربعة، العدد الثاني، ٢٠٠٠)، ص ص١- ٨٧.

٢) د. أحمد صلاح، "هل تتسق أحكام المراجعين في مصر مع نموذج خطر المراجعة؟"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، (العدد الأول ، ٢٠٠٢).

٣) د. أحمد عبد المولى الصباغ، " استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة و إمكانية تطبيقه في البيئة المصرية"، **التكاليف**، الجمعية العربية للتكاليف، (السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، يناير ومايو ١٩٩٣)، ص ص٦١ ٩٦

٤) د. صبحي الخطيب، " دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطرة علي درجة اعتماده علي إدارة المراجعة الداخلية"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ٢٠٠١).

٥) د. علي إبراهيم طلبة، "قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (ملحق العدد الأول، ١٩٩٤)، ص ص١٢٨٥-١٣٠٢.

٦) د. علي إبراهيم طلبة، "نموذج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة، دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، (السنة الثانية عشر، العدد الثالث، ديسمبر، ٢٠٠٢)، ص ص٩٧-١٣٠.

٧) د. فايزة محمود حلمي يونس، " مراجعة النظير لمكاتب المحاسبة والمراجعة كأداة رقابية لتحسين جودة الأداء المهني: دراسة ميدانية استطلاعية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثالث، يوليو ١٩٩٧)، ص ص٥٦٣ - ٦٠٥.

٨) د. محمد سامي راضي، " الخصائص المحددة لجودة المراجعة "، **آفاق جديدة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، (السنة العاشرة، العدد الثاني، أبريل ١٩٩٨)، ص ص٢٣٩ - ٣٠٢.

ج - رسائل علمية:

١) عادل عبد الرحمن أحمد، " دراسة تحليلية و تطبيقية لنظام الرقابة على جودة عملية المراجعة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

A – Books:

1) Arens, A., and, Loebbecke, J., 2000, **Auditing: An Integrated Approach**, (8ed; USA: Prentice-Hall International, Inc.).

2) Benston, G., et al. 2003, **Following the Money: The Enron Failure and State of Corporate Disclosure**, by AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies, the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., and the Brookings Institution, Washington, D.C.

3) Kell, W., and, Boynton, W., **Modern Auditing**, (5 ed , USA John Wiley & Sons, Inc).

4) Messier, W., 2000, **Auditing & Assurance Services**, (USA: McGraw-Hill).

B – Articles and Reports:

1) Abdel-Khalik, R., and Solomoon, I., 2003, "Research opportunities in Auditing, The Second Decade", **American Accounting Association**.

2) AICPA, "**Statements on Quality Control Standards**", Auditing Standards Board, January 2000.

3) Barron, O., 2001, "Misstatement Direction, litigation Risk, and Planned Audit Investment", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 39, No. 3), PP 449-462.

4) Basioudis, I., 2002, "The Client Acceptance Decision and Auditors's Engagement Risk: The Role of Audit Firm Alunni", **Working Paper**, Aston University, Birmingham.

5) Beattie, V., et al. 2002, "Auditor Independence and Audit Risk in the UK: A Reconceptualisation", **Working Paper**, University of Stirling and University of Portsmouth.

6) Beatty, R., 1989"Auditor Reputation and the Pricing of Initial Public Offerings", **The Accounting Review**, (October), PP 693-709.

7) Beekes, W., et al 2002, "The Link Between Earnings Conservatism and Board Composition: Evidence from the UK", **Working Paper**, Lancaster University.

8) Bell, T., et al. 2001, "Auditors' Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and Evidence", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 39, No. 1, June), PP 35-43.

9) Bell, T., et al. 2002, "KRisk^{SM} A Computerized Decision Aid for Client Acceptance and Continuance Risk Assessments", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, (Vol. 21, No. 2, September), PP 97-113.

10) Brumfield, C., et al. 1983, "Business Risk and the Audit Process", **Journal of Accountancy**, (April), PP 60-68.

11) Bushong, J., and Weatherhold, D., 2000, "Accounting and Auditing", **Ohio CPA Journal**, (Vo.59. Issue 3, July).

12) Chang, M., and, Monroe, G., no date, "The Impact of Reputation, Audit Contract Type, Audit Fees and Other Services on Auditors' Perceptions of audit Quality", **Working Paper**, The University of Western Australia.

13) Clarkson, P., and Simunic, D., 1994, "The Association between Audit Quality, Retained Ownership, and Firm Specific Risk in U. S. Vs Canadian IPO Markets". **Journal of Accounting, and Economics**, (Vol. 17, No. 1/ 2), PP 207-228.

14) Colbert, J., et al. 1996, " Engagement risk", **The CPA Journal**, (Vol. 66, Issue 3), PP 54-56.

15) Davis, L., and Simon, D., 1992, "The Impact of SEC Disciplinary Actions on Audit Fees", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, (Vol. 11, No. 1), PP 58-68.

16) DeAngelo, L., 1981, "Auditor Size and audit Quality", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 3, December), PP 183-199.

17) Dunn, L., and Stewart, M., 1990, "Resignation or Abdication:The Credibility of Auditor Resignation statements", **Accounting Forum**, (Vol. 23, No. 1, March), PP 35-57.

18) Eu-Jin, T., and Houghton, K., 2004, "Audit litigation and the Pricing of Audit Services", **Working Paper**, The university of Melbourne.

19) Francis, J., and Krishnan, J., 1999, "Accounting Accruals and Auditor Reporting Conservatism, **Contemporary Accounting Research**, (Vol. 17, Spring), PP 135-165.

20) Francis, J., and Wong, D., 2004, "Investor Protection, Auditor Conservatism and Earnings Quality: Are Big 4 Auditors Conservative only in the United States?", **Working Paper**, University of Missouri-Columbia, and University of Nebarska-Lincoln.

21) Hall, W., and Renner, A., 1988, "Lessons that Auditors Ignore at their Own Risk", **Journal of Accountancy**, (July), PP 50-58.

22) Heninger, W., 2000, "The Association between Auditor Litigation and Abnormal Accruals", **Working Paper**, State University of New York at Buffalo.

23) Hill, W., et al. 1994, "Audit Fees and Client Business Risk During the S&L Crisis: Empirical Evidence and Directions for Future Research. **Journal of Accounting and Public Policy**, (Vol. 13, No. 3, Fall), PP 185–204.

24) HKSA, 2000, Honk Kong Society of Accountants, **Quality Control for Audit Work (240)**, September.

25) Houston, R., et al, 1999, "The Audit Risk Model, Business Risk and Audit-Planning Decisions", **The Accounting Review**, (Vol. 74, July), PP 281-298.

26) Huss, F., et al. 2000, "An Integrative Model of Risk Management in Auditing", **American Business Review**, (June), PP 113-122.

27) Huss, H. F. & Jacobs , F. A., 1991, " Risk Containment: Exploring Auditor Decisions in the Engagement process", Auditing: A Journal of Practice and Theory, (Vol. 10, No, 2), PP 13-32.

28) ICAA, 1995,The Institute of Chartered Accountants in Australia, **Quality Control for Audit Work**, the Australian Accounting Research Foundation, 1995.

29) ICAEW, 2002, **Audit Quality: Abridged**, The Institute of Chartered Accountants in England & Wales, November.

30) IFAC, 1998, **Statement of Policy of Council: Implication and Enforcement of Ethical Requirements**.

31) IFAC, 2003, **Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting**: an International Perspective.

32) Johnstone, K., 2000, "Client-Acceptance Decisions: Simultaneous Effects of Client Business Risk, Audit Risk, Auditor Business Risk, and Risk Adaptation", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, (Vol. 19, No. 1, Spring), PP 1-25.

33) Johnstone, K., and Bedard, J., 2002, "Client Acceptance Decisions: Evidence of Risk Management through Specialist Personal and Engagement Pricing", **Working Paper**, University of Wisconsin-Madison.

34) Johnstone, K., and Bedard, J., 2004, "Audit Firm Portfolio Management Decision", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 42, No. 4, September), PP 659-690.

35) Khurana, I., and Raman, K., 2004, "Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Nom-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries", **The Accounting Review**, (Vol. 79, No. 2), PP 473-495.

36) Krishnan, G. 2003, "Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, (Vol. 22,March), PP: 109-126.

37) Krishnan, G., 2004, "Auditors' Risk Management and Reputation Building in the Post-Enron Environment: An Examination of Earnings Conservatism of Former Andersen Clients", **Working Paper**, George Mason University.

38) Krishnan, J., and Krishnan, J., 1997, "Litigation Risk and Auditor Resignations", **The Accounting Review**, (Vol. 72, No. 4), PP 539-560.

39) Lau, J., and Jubb, C., 2002, " Litigation Against Auditors: Does it Change Audit Reporting Behavior?", **Working Paper**, The university of Melbourne.

40) Lyon, J., and Maher, M., 2002, "The Importance of Business Risk in Setting Audit Fees: Evidence form Client Misconduct", **Working Paper**, The University of New South Wales.

41) Lys, T., and Watts, R., 1994, "Lawsuits Against Auditors", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 32, Supplement), PP65-93.

42) Marshall, R., et al. 1980, "Auditors and the Detection of fraud", Journal of Accountancy, (May), PP 63-69.

43) Moizer, P., 1997, "Auditor Reputation: The International Empirical Evidence", **International Journal of Auditing**, (Vol. 1), PP 61-74.

44) Myers, J., et al. 2002, "Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation", **Working Paper**, University of Illinois at Urbana-Champaign.

45) Palmrose, Z., and Scholz, S., 2000, "Restated Financial and Auditor Litigation", **Working Paper**, University of Southern California, and Kansas.

46) Paul, D., 2000, "Deviant Organizational Culture and Fraudulent Financial Reporting, International symposium on Audit Research (ISAR)", Maastricht, The Netherlands, 2000.

47) Ponemon , G., 2000, " Discussant's Response to: Litigation Risk Broadly Considered, In Auditing symposium XI : Proceedings of the 2000", Deloitte & Touche/University of Kansas Symposium on Auditing Problems . 2000.

48) Qiang, X., 2003, "The Determinants of Self-Imposed Accounting Conservatism", **Working Paper**, State University of New York.

49) Richard, C., et al. 1999, "Renewable Long–Term Audit and Audit Quality: A Qualitative and Quantitative Analysis", **22nd European Accounting Association Congress** –Bordeaux – 5 – 7 May.

50) Ruddock, C., 2002, "Non-Audit Services and Earnings Conservatism: Is auditor Independence Impaired?", **Working Paper**, University of technology-Sydney.

51) Teoh, S., and Wong, T., 1993, "Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient." **The Accounting Review** (Vol. 68, April), PP 346-366

52) William, W., 1993, "Auditors' Assessment of Inherent and Control Risk Field Setting", **The Accounting Review**, (Vol. 68, No. 4, October), PP 783-804.

53) Wilson, T., and Grimlund, R., 1990, "An Examination of the Importance of an Auditor's Reputation", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, (Vol. 9, No. 2, Spring), PP 43-59.

54) Woo, E., and Koh, H., 2001, "Factors Associated with Auditor Changes", **Accounting and Business Research**, (Vol. 31, No. 2), PP 133-144

55) Zavgren, C., and Dugan, M., 1990, " The Changing Environment of Auditors' Business Risk : Understanding and Anticipating Its Impact on Accounting firms and Assessing The Efficacy of Research" , **Advances in Accounting**, (Vol. 8).

56) Zuber, G., et al. 1983, "Using Materiality in Audit Planning", **Journal of Accountancy**, (March), PP 42-55.